PROVISIONAL
A/39/PV.51
13 November 1984
ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة التاسعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والخمسين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ٦ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٤ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد لوساكا (زامبيا)

ـ الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا : تقرير الأمين العام [١٣٩] (تابع)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

84-64302/A

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠

البند ١٣٩ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا : تقرير الأمين العام (A/39/594)

السيد الفتال (الجمهورية العربية السورية) : ان وفد الجمهورية العربية السورية اذ يشارك في المناقشة ، فان ذلك يعود الى قناعته بأن بند (الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا) هو بند من أهم البنود المطروحة على جدول اعمال الدورة الحالية . وان مراجعة الوثائق المتصلة بهذا الموضوع تدل على مقدار اهتمام الدول الأعضاء ومختلف وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ، اضافة الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، بالحالة الخطيرة التي تعاني منها دول عديدة في القارة الافريقية من جراء مشاكل متعددة ؛ منها المفروض ومنها العرضي ومنها الموروث ومنها المتأتي عن أسباب تتحكم بها الطبيعة التي لا يمكن في المرحلة الحالية للعلوم تحديد أسبابها الحقيقية أو التنبؤ بها أو بمدة استمرارها ومسألة الجفاف وما نشأ عنه من تصحر واسع النطاق يقع في اطار التقلبات المناخية التي سجلها التاريخ في مناطق عديدة من العالم منذ أقدم العصور . واذا كان بالامكان اليوم السيطرة على الأوبئة ودرء المخاطر الطبيعية والتنبؤ بها فان الدراسات المقدمة الينا في وثائق الأمم المتحدة لتدل بأن مسألة الجفاف هي مشكلة خطيرة قائمة ويجب تدارك نتائجها المأساوية من خلال التعاون الدولي .

ومع ذلك ، فان الجفاف والتصحر شيء وما يمكن أن تفعله الجمعية للحد من آثارها المخربة وانقاذ أرواح الملايين من البشر شيء آخر ، حيث أن المجتمع الدولي في عالم مترابط وملتزم بقيم التضامن ، لا يستطيع أن يغض الطرف عن محنة افريقيا . ولذا فاننا نقول بأنه يجب على الأمم المتحدة وأعضائها أن ينظروا الى البند الذى نحن في صدد بحثه ليس فقط على أساس أنه حالة طارئة تستوجب رد فعل جماعي سريع فحسب ، بل أيضا من خلال الجهود الرامية الى خلق نظام اقتصادى عالمي أكثر عدالة ، فلو أن مثل هذا النظام

Digitized by UNOG Library

كان قائما فعلا اليوم ، لتمكن المجتمع الدولي من معالجة المشكلة المطروحة أمامنا من خلال آليات ومعايير ونظم لا تمتلكها الأمم المتحدة حاليا وبشكل مسبق . ولعل الانذار الذى وصلنا من خلال المعلومات المأساوية والصور المفجعة عن معاناة الآلاف من الأفارقة قد يفسح المجال لدفع الجهد الدولي من جديد وبكل زخم لتنفيذ الالتزامات والتعهدات بشأن اعادة هيكلة النظام الاقتصادى العالمي بما يتماشى والواقع الجديد الا وهو واقع الترابط المبني على المصير الواحد للعالم شئنا أم أبينا .

Digitized by UNOG Library

اننا لنفخر بأن وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ ، قد نبهوا العالم بأسره في اجتماعهم الأخير ، الى أن الحالة الاقتصادية الخطيرة في افريقيا يجب أن تتمتع بالأولوية ، وأن تعالج من زاويتين غير متعارضتين : زاوية الحالة الاقتصادية الدولية غير المتوازنة من جهة ، وزاوية التدابير الطارئة للتخفيف من الآلام وآثار الكوارث الناجمة عن استمرار الجفاف والتصحر وغير ذلك من الكوارث المفروضة على العالم الثالث من جهة أخرى . وقد شدد الوزراء بعد اعطائهم الأولوية للقضايا الافريقية الملحة على قلقهم الشديد ازاء الحالة الحرجة لاقتصاد العالم ككل ، وعلى أن البلدان النامية تواجه بيئة اقتصادية معاكسة في ظل الانتعاش الاقتصادي المتفاوت الدرجات في البلدان المتقدمة . ولاحظ الوزراء مرة أخرى أن الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ترجع أساسا الى أوجه التفاوت وعدم المساواة الكامنة في النظام الدولي القائم حاليا ، وان هذه الأزمة ليست مجرد ظاهرة دورية بل هي مظهر لعدم التوازن والاختلال الهيكليين العميقي الجذور .

وقد قام الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره بالتأكيد على ضرورة الانتقال :

" من مرحلة التفكير الى مرحلة اتخاذ اجراءات ملموسة " ، مضيفا بأنه " ينبغي ، في هذه المرحلة الانتقالية ، ألا تقف افريقيا بمفردها : فاقتصادها مازال ضعيفا جدا بحيث لا يمكنه أن يتحمل الضغوط والتوترات التي تصحب الانتقال من حالة الأزمة الى التعمير والتنمية ." (A/39/594 ، فقرة ٢٠٧ صفحة ٦٣)

ان على الجمعية العامة الالتزام بنداء الأمين العام والاستجابة له بكل دقة .

واننا بحكم العلاقات الأخوية والتاريخية التي تربطنا بأبناء الشعوب المنكوبة في افريقيا ، وانطلاقا من مبدأ وضرورات التعاون العربي الافريقي ، فاننا نرى بأن على الجمعية العامة في دورتها الحالية النظر الى الموضوع بشكل عملي وجدي وطارىء ، فان من يساعد افريقيا انما يساعد نفسه في الواقع ، فليس هناك فضل من أحد على أحد في عالمنا المترابط .

اذن فان المسؤولية الرئيسية التي تقع على الجمعية العامة هي مسؤولية مزدوجة :

أولا - مواجهة حالة الطوارىء التي حذر من مغبة نشوئها كل من الأمين العام والوكالات المتخصصة منذ مدة ليست بالقصيرة ، وذلك لانقاذ حياة الملايين من اخوتنا الأفارقة في

Digitized by UNOG Library

البلدان التي خصها الأمين العام بالذكر في تقريره الينا . وثانيا : العمل بشكل موازٍ لمعالجة الأزمة الاقتصادية في افريقيا في اطار الأزمة الاقتصادية الشاملة التي تعاني منها كل البلدان النامية ، وهي أزمة أشار اليها جميع رؤساء وفود الدول النامية في كلماتهم أمامنا في ابداية الدورة الحالية .

وفي هذا الاطار ، يجب أن نستذكر بأن الخلل الأصلي في العلاقات الاقتصادية ما بين الدول النامية والدول الغنية ، لا سيما الغربية منها ، اضافة الى الأزمة الحالية في الاقتصاد العالمي النامي وغير النامي تشمل في عداد أمور أخرى ميادين التجارة والزراعة والمال والنقد ونقل التكنولوجيا ، ويصيب هذا الخلل بصورة خاصة أوضاع افريقيا الاقتصادية بسبب انهيار أسعار السلع الأساسية مما أدى الى خسارة في دخلها بلغ ٢٠٢ بليون دولار . اضافة الى ذلك ، لم توفي الدول المتقدمة بالتزاماتها بدفع ما يترتب عليها من مساعدات رسمية للتنمية ، بل على العكس شحت هذه الموارد وانخفضت الى ٣ر٣ بليون في عام ١٩٨٣ بالمقارنة مع ٥ر٣ بليون في العام السابق أي عام ١٩٨٢ . والأسوأ من ذلك كله أن التدفق الصافي لرأس المال قد انخفض من ٢ر١٤ بليون في عام ١٩٨٢ الى النصف تقريبا الى ٨ر٧ بليون في عام ١٩٨٣ مما أدى الى زيادة هائلة في الديون الخارجية لافريقيا . ويكفي التذكير بأن الديون الخارجية للبلدان الافريقية قد بلغت في نهاية عام ١٩٨٣ ١٥٠ بليون دولار . يضاف الى كل ذلك الكارثة الحالية الناتجة عن ارتفاع نسبة الفوائد وخدمات التمويل التي بلغت ٢٥ بالمائة من حصائل صادرات افريقيا . وبالاضافة الى كل ذلك فقد وجدت السلع الأساسية للبلدان الافريقية نفسها محاصرة بحائط الحماية المتزايدة وأنظمة الكوتا وغيرها من الممارسات التجارية التقييدية . ولولا هذا التدهور الذي تعاني منه افريقيا ، وغير افريقيا ، لتمكنت القارة الافريقية العظيمة من خلال مواردها الخاصة والتعاون فيما بين البلدان النامية من معالجة الأزمة الناشئة عن الجفاف . لذا فان من واجب الجمعية العامة ، كما قلنا ، أن تنظر الى حالة الطوارئ من خلال مطالب الدول النامية في اقامة علاقات اقتصادية عادلة واستئناف الحوار الشامل . كما أنه يجب على الدول

Digitized by UNOG Library

المتقدمة في ضوء ما ذكرناه أن تدرك مسؤولياتها فتعالج حالة الطوارئ ليس من منظار خيري ، وأكرر عبارة ليس من منظار خيري ، بل من منظار علمي واقتصادي بحت يعود على جميع بلدان العالم بالفائدة انطلاقا من مبدأ أقر بعد تصفية الاستعمار بان العالم متكافل ومتضامن ومسؤول عن الأوضاع التي ورثتها البلدان الافريقية وغيرها بسبب قرون طويلة من الاستعباد والاستعمار والاستغلال البشع .

Digitized by UNOG Library

وازاء التلكؤ في السير في طريق المفاوضات الشاملة ، ليس مستغربا أن نجد في وسائل الاعلام الغربية ، لا سيما وسائل الاعلام الأمريكية وبعض الأوساط الرسمية ، من يدعي بأن الأزمة في افريقيا تقع مسؤولية نشوئها على السياسات الوطنية للدول النامية وتنتقد هذه المصادر توفير البلدان النامية الحاجات الأساسية للشعوب ، مثل التعليم المجاني ، ومراقبة الأسعار ، والتخطيط الصناعي والزراعي ، ومنح الاولوية الى القطاع العام الى آخر ما هنالك من مفاهيم لا تمت لنا . ان الذين يستغلون جوع البلدان النامية والأزمة التي ترزح تحتها افريقيا اليوم بسبب الجفاف الذى قد يصيب أى بلد ، حتى اكثر البلدان ثراء ، هؤلاء يحاولون من خلال انتشار الجوع ان يصوروا الازمة بأنها نتيجة صراع ايديولوجي يقع في اطار العلاقات المتوترة بين الشرق والغرب . ويتدخلون من خلال هذا الباب ، عبر التنظير الرأسمالي ، في الشؤون الداخلية للدول التي تحتاج الى عون طارئ ، والى تدابير عاجلة قريبة ومتوسطة وبعيدة الأمد ، وليس الى نصائح لا يستهدف منها سوى الضغط لفرض الهيمنة الامبريالية على قارة تمر بصعوبات ، مع أنها تكتنز قدرا كبيرا من خيرات الأرض والقدرات البشرية والأطر اللازمة لتسيير سياستها الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، بما يحقق تطلعاتها الذاتية .

ونود في صدد بحث الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ان نشيد بالبيان الذى وجهه الأمين العام في أول هذا الشهر الى الجمعية العامة ، ونداءاته السابقة المتكررة التي حث فيها المجتمع الدولي كي يهب فورا لنجدة اثيوبيا ، حيث يتعرض الملايين من سكانها لخطر الموت جوعا ، وكذلك لمعالجة الوضع في بلدان أخرى مثل تشاد ، والنيجر ، ومالي ، وأنغولا ، على سبيل المثال لا الحصر . ولقد كان الأمين العام في تقريره واضحا في تحديد المجالات ذات الأولوية للتدابير الدولية ، وبشكل يتناسب مع ضخامة الأزمة التي نعالجها معا اليوم . كما ان مقترحاته متصلة اتصالا وثيقا بفكرة يفهم منها بأن الأزمة الحالية الخطيرة التي تواجه أكثر البلدان الافريقية ليست هي السبب الأساسي للأزمة ، انما هي وسيلة للارتقاء الى مستوى المسؤولية ، لمعالجة مسائل نابعة

Digitized by UNOG Library

عن خلل مستديم في العلاقات ما بين الشمال والجنوب . وقد أدت الأوضاع في افريقيا الى ابراز الخلل الذى يذهب ضحاياه مئات الآلاف من البشر يوميا ، لا سيما في صفوف النساء والأطفال . وليس هناك ما يضمن ألا تتكرر هذه الأزمات المأساوية النتائج في مناطق أخرى من العالم النامي .

لذا ، فان أولويات الأمين العام ، وان خصت افريقيا ، فانها في الواقع تنطبق على كل البلدان الفقيرة والبلدان الاكثر تضررا .

ونود أيضا الاشادة بمقترحات الأمين العام بالنسبة للمسؤوليات المباشرة لمنظمة الأمم المتحدة ، وهي اقتراحات ، وان لم تكن جديدة ، فانها تحتاج في تنفيذها الى مرونة على الصعيدين الادارى والمالي ، والتمويل المشترك ، والمساهمات الاضافية .

واننا نتفق مع الأمين العام بتركيز اجراءات الأمم المتحدة على الميادين الثلاثة التي ذكرها في تقريره ولا حاجة لنا لتكرارها مرة أخرى .

ومما لا شك فيه ان خطة عمل لاغوس تدل ، باعتراف الذين تحدثوا أمامكم وكذلك باعتراف الأمين العام في تقريره ، على " تصميم البلدان [الافريقية] على ان تأخذ على عاتقها تحديد مصيرها " (A/39/627 ، الفقرة ١٩) بيد ان هذه الشعوب ، كما قال الأمين العام ، "بحاجة الينا ؛ فمحنتها هي محنتنا كذلك ، وسنعمل على تذليلها سويا " .

وانطلاقا من هذا النداء والنداءات الأخرى ، فاننا نؤكد لاخوتنا الافارقة بأنه ، رغم قلة قدراتنا الحالية لن نوفر جهدا الا وسنبذله ، من خلال الأمم المتحدة وخارجها لتمكين أشقائنا الأفارقة من تجاوز هذه المحنة الصعبة من مسيرة نضالها في سبيل القضاء على الأزمة ، على المدى الفورى والمتوسط والبعيد . فكما نجحت شعوب افريقيا بالخلاص من الاستعمار ، وكما انها ستنتصر عما قريب في القضاء على جيوب العنصرية والاستعمار القديم ، فاننا على يقين بأنها ستنجح في نضالها الثاني من أجل تصفية ما ورثته من عصور التخلف التي فرضها الاستعمار بكل أشكاله .

Digitized by UNOG Library

السيدة كيركباتريك (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان الصور القاتمة للموت جوعا التي أتتنا مؤخرا من افريقيا قد حركت مشاعر الشعب في الولايات المتحدة وشعوب العالم كله . وأبعاد الأزمة الافريقية المباشرة تبدو كبيرة جدا . فبالاضافة الى المأساة الانسانية في اثيوبيا ، هناك ستة وثلاثون بلدا آخر يعاني من نقص الاغذية ، ويقدر ان ١٥٠ مليون نسمة يعانون من الجوع وسوء التغذية . وقد حول الجفاف الموقف الحرج الى أزمة رئيسية ، خيمت على أجزاء كبرى من المنطقة دون الصحراوية في افريقيا . ولهذا السبب ، جاءت مبادرة الأمين العام بشأن افريقيا في وقتها المناسب . ونحن نحيي جهوده في تركيز اهتمام العالم على هذا الاقليم الحرج .

وفيما نحن نتكلم الآن ، تناصر شعوب العالم قضية افريقيا . ولقد زادت بلادي زيادة كبيرة جميع أشكال المساعدة التي تقدمها الى افريقيا ، ولا سيما الى تلك البلدان التي تعاني أشد المعاناة من دورة الجفاف المدمر ، وذلك خلال الأشهر الماضية . ومنذ اسبوعين ، أعلنت حكومتي عن تقديم مساعدة غذائية اضافية طارئة الى اثيوبيا بلغت قيمتها ١٠ ملايين دولار . وبالتالي ، فان اجمالي مساعداتنا لذلك البلد وصل الى ٤٥ مليون دولار هذا العام ، وهو تقريبا ضعف المساعدة الطارئة التي قدمناها في العام الماضي .

Digitized by UNOG Library

وفي الاسبوع الماضي فقط، وافق الرئيس ريغان أيضا على اعتماد مبلغ اضافي مقداره ٤٥ مليون دولار للمساعدات الغذائية الطارئة للدول الافريقية المتضررة من الجفاف وهي كينيا ومالي وموزامبيق. وقد زادت المساعدات الغذائية لافريقيا، في مجملها، بنسبة ١٧٥ في المائة هذا العام، ومازلنا ننظر في طلبات أخرى مقدمة للحصول على مساعدات الطوارئ. وبالاضافة الى ذلك، يواصل المواطنون الأمريكيون فتح قلوبهم ومحافظهم للشعوب المنكوبة في افريقيا. فهناك تزاحم على المنظمات الطوعية الخاصة ووكالات الأمم المتحدة في هذا البلد لطلب استفسارات وتقديم تبرعات. وقد كانت الاستجابة تأكيدا لرابطة التعاطف الخاصة بين شعوب افريقيا وشعب الولايات المتحدة.

كما تستجيب البلدان الغربية الأخرى أيضا بسخاء لهذه الحالة المأساوية. فقد اعلن الاتحاد الاقتصادي الاوروبي مؤخرا عن منحة طوارئ تقارب ٢٢ مليون دولار لجهود الاغاثة، وتقوم بلدان أخرى، على مستوى فردي، باستكمال تلك المساعدات. ونحن نحيي كل هذه الجهود.

ومن الواضح، ان التعبئة الحالية للمجتمع الدولي كانت كبيرة. والواقع، ان تدفق شحنات الأغذية بدأ يثقل كاهل نظام النقل في المنطقة. فهناك سفن مرابطة في الموانئ في انتظار التفريغ، وحبوب على الأرصفة تنتظر الشاحنات التي تنقلها الى مخيمات اللاجئين ومراكز التغذية. وتؤكد هذه الحالات ضرورة التنسيق الدقيق في جهود الاغاثة، وتبين بوضوح مسؤولية الحكومات الوطنية عن ايلاء جهود الاغاثة أولويتها الأولى. وما الذي يمكن أن يستوجب اللوم أكثر من وجود مواد اغاثة تعرقلها وتعطلها الاعتبارات السياسية في بعض المناطق؟ وما الذي يمكن أن يكون مثبطا لهمم الشعوب ذات النزعة السخية في الخارج أكثر من التقارير التي تتحدث عن الفساد المستشري بين المسؤولين في الكمارك والمسؤولين العسكريين الذين يسيطرون على وسائل نقل تلك الامدادات الغذائية الضرورية؟. واذ نضع هذه الأمور نصب عيوننا، يتعين علينا ان نسأل أنفسنا أي انطباع ذلك الذي يمكن أن تحدثه الجمعية العامة اذا ما

Digitized by UNOG Library

خصصنا ٧٥ مليون دولار لانشاء مركز كبير للمؤتمرات في أديس أبابا ، في حين يتضور الملايين من البشر جوعا بسبب الافتقار الى الأغذية في جهات أخرى في ذلك البلد ؟ فما الذى يفصح عنه مثل هذا القرار ، في سنة كهذه ، من أولويات وشواغل ؟

ورغم ان الحالة الفاجعة في شرق افريقيا ركزت اهتمام العالم مؤخرا على الكوارث والمحن الاقتصادية التي تعانيها افريقيا ، فان هذه المشاكل ليست جديدة ، ولن تنتهي بسقوط الأمطار من جديد . ولقد تعاونت الولايات المتحدة منذ وقت طويل مع البلدان الافريقية في الجهود الرامية الى دعم التنمية الافريقية في مواجهة الدورات الفاجعة المحتومة من تقلبات المناخ والتغيرات الاقتصادية . كما ان دعمنا للمؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، يساعد البلدان الافريقية على التصدى للأزمات على المدى القصير ، وارساء أسس التنمية على المدى الطويل . فنحن ، بما لا يقاس ، أكبر مساهم في جهود التنمية في المنطقة من خلال برامجنا للمعونات الثنائية ومساهماتنا الطوعية في برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ومؤسسة الأمم المتحدة للطفولة ، واللجنة الدولية للصليب الأحمر والبرامج الأخرى متعددة الأطراف . وقد ازدادت مساعدات التنمية الثنائية طويلة الأجل التي تقدمها الولايات المتحدة الى افريقيا في السنوات الأربع الماضية بنحو ٣٥ في المائة ، وبلغ متوسطها ما يقرب من بليون دولار سنويا . وهذا الرقم علاوة على المساعدات الغذائية الطارئة التي ذكرتها من قبل ، وهو ضعف ما قدمته بلادى من معونات لافريقيا منذ سبع سنوات فقط . ونرى نفس الاتجاه لدى بلدان مانحة تقليدية أخرى كثيرة . فقد تميزت السنوات الأخيرة بزيادة كبيرة في النصيب المخصص من اجمالي مساعدات التنمية الرسمية للبلدان منخفضة الدخول جنوبي الصحراء .

وبالرغم من التدفقات الكبيرة في المساعدات ، تخلفت التنمية الافريقية تخلفا كبيرا عن المناطق النامية الأخرى لأكثر من عقد . وأدى الانكماش العالمي الأخير الى تفاقم تلك المشاكل قديمة العهد ، كما تسبب الجفاف الذى تجدد مؤخرا في المزيد من الفقر المدقع للملايين من الافريقيين . ويواجهنا الآن سؤال واضح ، وهو : هل أدى تعثر

Digitized by UNOG Library

التنمية قبل تجدد الجفاف الى جعل حالة بالغة الصعوبة تتحول الى حالة مستيئسة ؟ لقد تمخضت البرامج الموجهة من الدولة بهدف اختصار الطريق الى التنمية عن انخفاض حاد في الانتاج الزراعي وأصبحت أجزاء كثيرة من القارة ، بما في ذلك المناطق التي كانت فيما مضى تصدر من الأغذية أكثر مما تستورده ، تعتمد على الواردات من الأغذية ، ففشل الارغام حيث كان من الممكن أن تنجح حوافز السوق .

ان الاختبار الذى يواجهنا اليوم ليس فقط التعبير عن قلقنا ازاء المحنة الحالية التي تعانيها الشعوب الافريقية ، بل أيضا تخطيط المسار لمستقبل يتيح استيعاب الدروس الصعبة والعبر المستفادة من التجربة . ويسرني أن ألاحظ وجود توافق متزايد في الآراء بشأن نوعية السياسات المطلوبة . وقد صور ذلك على نحو بليغ التقرير المشترك الصادر عن اللجنة الاقتصادية لافريقيا وبنك التنمية الافريقي ، اذ أعلن ان :

" النمو لا يمكن ان يأتي ببساطة عن طريق زيادة الانفاق الحكومي والتدخل في العملية الاقتصادية كما كانت الحال فيما مضى . ومن الضرورى في هذه المرحلة ان تعمل الحكومات على ازالة العوائق التي تعترض طريق المبادرات الفردية ، وتعدل الأسعار غير الملائمة وتلغي اعانات الدعم التي تثبط همة الانتاج ، وتوفر الرقابة الفعالة على الاهدار وسوء الادارة في القطاع العام . ويقتضي ذلك زيادة الاعتماد على آليات فعالة لتخصيص الموارد وزيادة لامركزية اتخاذ القرارات ونقلها من السلطات المركزية الى المنتجين الأفراد والشركات " .

فالمؤسستان الاقليميتان توصيان الحكومات الافريقية ، ببساطة ، ان تضع ثقتها في شعوبها . وينبغي لها ان تقوم بذلك ، لا على أساس بواعث ايديولوجية أو سياسية ، بل لأن ذلك هو السبيل العملي . فقد ثبت ان آليات السوق والحوافز المناسبة للمنتجين تشكل العوامل الاكثر فعالية للتنمية الاقتصادية ، وقد نجحت في اوروبا وأمريكا الشمالية في القرن الماضي وهي تعمل بنجاح اليوم في جنوب آسيا وشرقها .

ونحن نعتقد ان الصفات التي تدعو اليها الحاجة في مواجهة هذه الأزمة هي الصفات التي كثيرا ما أفادتنا من قبل ، وهي : التعاطف والواقعية والهمة والتفاؤل .

Digitized by UNOG Library

وهي الصفات التي غيرت القفار الشاسعة الى جنان في العالم الحديث . ونحن نحاول ان نجعلها الأساس الذى نستند اليه في تعاوننا مع البلدان التي تواجه نفس تحديات التنمية في عالمنا الراهن . والولايات المتحدة على استعداد للتخلي عن كل اعتبار من اعتبارات السياسة والمصلحة الذاتية في غمار الجهد المبذول من أجل ازالة شبح الموت والمعاناة الذى يخيم على الرجال والنساء والأطفال المهددين بالموت جوعا ، بيد ان الواقعية تجبرنا على الاعتراف بأن التقدم ، وهو الشيء الوحيد الذى يمكن أن يؤدى ، في خاتمة المطاف ، الى قطع الطريق على البؤس ، لا يمكن أن يكون هبة من هبات الشفقة ولا يمكن أن يكون منحة من دولة الى دولة أخرى ، أو من دولة ذات قوة جبارة مهما كانت درجة استنارتها . فالتقدم لا يمكن أن يكون منحة بأى حال من الأحوال . ان التنمية المستمرة والنمو الاقتصادى المستمر لا يأتيان الا بمبادرة وجهد وانضباط من الشعوب ذاتها وعملها وحدها الذى تشترك فيه بسواعدها وزحفها وقلبها وخيالها الخصب .

وقد لاحظ مؤخرا السيد صوما المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ان " المعونات تتجه الى التدفق الى هؤلاء الذين يحاولون ان يساعدوا أنفسهم باخلاص وجدية " . ويمثل هذا المبدأ جوهر برنامج المساعدات الجديد للولايات المتحدة ، الذى نسميه مبادرة السياسة الاقتصادية لافريقيا . ويسرني اني مستطيعة ان أعلن ان الكونغرس الأمريكي وافق منذ اسبوعين فقط على اعتماد أكثر من ٧٥ مليون دولار للمعونات الاضافية خلال السنة المالية ١٩٨٥ لتعزيز جهود البلدان الافريقية التي نراها تتصدى بنجاح لمشاكلها الانمائية . ونأمل ان يؤدى التنفيذ الناجح لمبادرة السياسة الاقتصادية لافريقيا الى زيادة مساعداتنا الانمائية لافريقيا على مدى السنوات الخمس التالية بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار اضافية توجه مباشرة الى البلدان التي تشجع سياساتها المبادرات والمشاريع الفردية لشعوبها .

لذلك ، وبالرغم من الصورة القاتمة لهذه المحنة وبالرغم من الأخطاء والاخفاقات والانتكاسات التي لا يمكن انكارها ، لم نفقد ايماننا في مصير افريقيا . فنحن نضع ثقتنا

Digitized by UNOG Library

في الشعوب الافريقية وفي الحرية التي نعتقد انها قادرة على اطلاق العنان لما تتمتع به تلك الشعوب من فضائل وقدرات وطاقات . ونضع ثقتنا أيضا في الواقعية والتصميم اللذين تتحلى بهما حكومات افريقية كثيرة في رسم مسارات جديدة وصعبة ، وهي مسارات تعترف بقيمة الحرية . وينبغي لنا جميعا ان نتذكر ان النظرة اليائسة المكتئبة التي ينظر لها البعض الى افريقيا اليوم ، كانت هي عينها النظرة التي انعكست في التنبؤات المخيفة حول منطقة جنوب آسيا منذ عقدين اثنين لا أكثر . ومع ذلك ، وبالرغم من وجود مشاكل خطيرة ما زال يتعين التغلب عليها ، فان شعوب تلك المنطقة تنظر الآن الى المستقبل بأمل له ما يبرره .

Digitized by UNOG Library

ونفس الشيء يمكن أن يتحقق بالنسبة لشعوب افريقيا اذا ما كان لدى حكوماتها من الحكمة ما يمكنها من ازالة العوائق التي تسد الطرق الكثيرة المؤدية الى التقدم ، فالمستقبل يكمن في أيدى الفلاحات عندما يكون لديهن الحافز لزراعة الغذاء الذى يطعم أممهن الجائعة . والمستقبل يكمن في طموح صغار رجال الأعمال عندما يوجد المناخ الذى يشجع مبادراتهم ، كما يكمن في حكمة الحكومات التي تشجع الاستثمار الفردى المنتج القادم من الخارج ، ويكمن في حكمة الزعماء الذين يدركون أن أعظم التماثيل وأخلدها لزعامتهم هو منجزات الأفراد الذين يكدحون في حرية لتحقيق الخير الذى اختاروه لانفسهم بحرية .

السيد ادجوبي (توغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : "ان تطور العلم والتكنولوجيا اليوم قد قرب ما بين سكان كوكبنا وأنعم على الأمم المتقدمة بوسائل رائعة لادخال تغييرات هائلة في حياة الانسان ، ولكن ما فائدة هذا التقدم ، وهو ثمرة ذكاء وعمل المجتمع الانساني ان لم تتضمن هذه التغييرات سبقا كأهداف أساسية لها التحسين الشامل لظروف الحياة الانسانية ؟ "

كانت هذه كلمات السيد ناسينغبي اياديما ، الرئيس المؤسس للتجمع الشعبي في توغو ورئيس جمهوريتها ، وهي تكتسب أهمية خاصة في ظل الظروف المأسوية التي يعيشها سكان افريقيا .

فملايين الأفارقة يعيشون فقر مدقع ولا يستطيعون اشباع الاحتياجات الأساسية التي تمكنهم من أن يحيوا حياة طبيعية ؛ وهي المواد الغذائية الكافية والحد الأدنى من الكساء والمياه الصالحة للشرب والمسكن الى غير ذلك . هذه هي الأزمة الحادة التي تعاني منها القارة الافريقية .

فلاشك ان افريقيا تمر بأخطر أزمة في تاريخها الحديث . وقد تفاقمت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي بدأت في منتصف السبعينات في بداية الثمانينات ، وبنهاية السنة الماضية اتخذت طابع الكارثة الحقيقية ، مما يفسر النداء القلق الذى وجهه الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة السيد خافيير بيريز دى كويار الى المجتمع الدولي في

Digitized by UNOG Library

كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ للحصول على مساعدة تكميلية لصالح القارة الافريقية . وعقب الرحلة التي قام بها في بداية هذا العام لبعض البلدان الافريقية في المنطقـــة دون الصحراوية وهي البلدان الأكثر تضررا بالأزمة ، جدد الأمين العام نداءه الـذى دعـــا فيه الى وضع هيكل واستراتيجية للتصدى للأزمة . وقد قرر المجلس الاقتصادى والاجتماعـي ، من جانبه ، اعطاء أولوية عالية لدراسة الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا خلال الـدورة الثانية العادية للمجلس في ١٩٨٤ . وبعد الصعوبات التي اعترضت دراسة هذه المسألـة في المجلس يأمل وفد بلادى أن تؤدى المناقشة الحالية في الجمعية العامة لهذه المسألـة للتوصل الى حل جماعي يكون ثمرة ادراك أكبر من جانب المجتمع الدولي للمشاكل الهائلـة التي تجابهها القارة الافريقية . ونحن مقتنعون بأن زيادة الوعي ستتيح ، خلال هـــذه الدورة ، اعتماد تدابير تتطلبها بشكل عاجل الحالة الاقتصادية في القارة الافريقية . واذا ما أريد القيام بعمل فعال ، فمن المهم أن نعرف شيئا عن أسباب الأزمة العميقة وعواقبهـــا وهي الأزمة التي تعانيها افريقيا حاليا . وأسباب الأزمة خارجية وداخلية في الوقت نفسه . فعلى الصعيد الخارجي ، ترجع الأزمة أساسا الى تفاقم حدة الأزمة الاقتصادية الدوليـــة التي اتسمت بانهيار أسعار السلع الأساسية والمواد الأولية ، والركود ، وانخفـــــاض المساعدة الانمائية الرسمية وانخفاض صافي تدفق رؤوس الأموال ، والعبء الهائل للديـــون الخارجية لافريقيا وعبء خدمة تلك الديون بسبب الزيادة المفرطة في أسعار الفائدة وارتفاع قيمة الدولار . وعلى الصعيد الداخلي ، اذا تجنبنا بعض الأخطاء السياسية التي ينبغـي الاعتراف بها وان كان منتقدو افريقيا ، وهم في الغالب مصدر تلك الأخطاء ، يميلون الـى المبالغة في ابراز الأهمية السياسية لهذه الأخطاء للتعمية عن الأسباب الخارجيـة التـي يسألون هم عنها ، وجدنا أن السبب الرئيسي الداخلي للحالة الاقتصادية الحرجـة فـي افريقيا جفاف شامل ومستمر لم يسبق له مثيل ، الأمر الذى دعا الأمين العام في تقريـــره الخاص بأنشطة المنظمة الى أن يقول ان :

" العديد من البلدان الافريقية كانت تواجه أسوأ جفاف في القـــرن العشرين " . (A/39/1 ، ص ٧)

Digitized by UNOG Library

وفيما يتعلق بآثار الأزمة في افريقيا ينبغي أن نؤكد أن تلك الآثار تمثلت في تشابك أزمات متعددة منها ، على وجه الخصوص ، ما يلي :

أولا ، أزمة غذائية مزمنة ، كنتيجة مباشرة للجفاف الخطير الذى اتسم بنقص هائـل في الغذاء وسوء التغذية والمجاعة . ووفقا للدراسات التي قامت بها منظمـة الأغذيـة والزراعة بالأمم المتحدة يعاني حوالي ١٥٠ مليون افريقي من مجاعة خطرة أو مـن ســوء التغذية ويواجه ٢٤ بلدا افريقيا عجزا حادا في المواد الغذائية .

ثانيا ، أزمة اقتصادية ماحقة تتسم بانخفاض حصائل الصادرات وعجوزات كبيرة فـي موازين المدفوعات ، ورقم قياسي للمديونية وتوقف للاستثمارات . وفضلا عن ذلك وبالرغم مـن برنامج عمل لاغوس والاعلان في ١٩٨٠ عن عقد التصنيع في افريقيا مازالت افريقيا تنتج أقـل من ٢ في المائة من السلع المصنعة في العالم . وفي بعض البلدان في افريقيا توقفت عمليـة التنمية تماما . فالمشكلة التي تواجهها تلك البلدان الآن هي مشكلة البقاء الاقتصادى أو حتى البقاء ذاته .

Digitized by UNOG Library

وأخيرا ، هناك أزمة اجتماعية خطيرة ناجمة عن تحركات سكانية ضخمة فـــرارا من المناطق المصابة بالجفاف . وقد أدى ذلك الى ازدياد أعداد اللاجئين وتدهـــور الظروف الصحية العامة . وفي الوقت الحالي ، لا يتمكن من الحصول على مياه الشـــرب الا واحد من كل أربعة أفارقة . وقد تفشت الاوبئة ، وتتراوح نسبة وفيات الاطفـــال ما بين ١٠٠ الى ٢٠٠ وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي - وهو معدل من أعلى المعدلات في العالم .

هذا وصف موجز للغاية لبعض أسباب ونتائج الحالة الاقتصادية الحرجة فـــي افريقيا . فما الذى يجب عمله لعلاج هذه الازمة ، التي اتخذت أبعادا مزعجـــة ؟

وقد اتخذت عدة خطوات للتغلب عليها . ففي عام ١٩٨٠ ، اعتمد اجتمـــاع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ، في نهاية الدورة الاستثنائية الثانيـــة المكرسة للمشاكل الاقتصادية في القارة ، خطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية منروفيـــا للتنمية الاقتصادية فى افريقيا (A/S.11/14, annex I) . وبعد مضي عام ، أى فـــي نيسان/ابريل ١٩٨١ ، اعتمد مؤتمر وزراء الدول الاعضاء في اللجنة الاقتصاديـــة لافريقيا برنامجا قصير الاجل للوفاء بالمتطلبات المباشرة لبقاء القارة . بيد أنـــه لا بد من القول أنه نظرا لشح الموارد لم تنفذ خطة عمل لاغوس ولا البرنامج قصـــير الاجل .

وعلاوة على ذلك ، عمل العديد من الدول الافريقية ، على معالجة الازمـــة بادخال تعديلات هيكلية بمساعدة صندوق النقد الدولي ، ووضع برامج للتحســـين الهيكلي بمشاركة البنك الدولي . وبالاضافة الى ذلك ، قامت دول ومؤسسات دوليـــة معينة هذا العام ، استجابة لنداء الامين العام بتقديم مساعدة تكميلية الى افريقيـــا وأود أن أغتنم هذه الفرصة لاشكر تلك الدول وتلك المؤسسات على مساعدتها الـــتي قدمتها الى افريقيا فى وقت تعاني فيه من محنتها ، وأدعو تلك الدول والمؤسســـات الى تقديم المزيد وذلك نظرا لضخامة الازمة . ولنفس السبب ، أدعو أيضا الـــدول التي لم تفعل ذلك بعد ، أن تنضم الى هذا السعي التاريخي لانقاذ القارة الافريقية .

Digitized by UNOG Library

فقد تبين أن جهود البلدان الافريقية نفسها والمساعدة المقدمة اليها من المجتمع الدولي لحل الازمة غير كافية . ولذلك فانه من الضرورى للدول الافريقية والمجتمع الدولي اتخاذ اجراء آخر . ان الدول الافريقية من جانبها عازمة على تحمل مسؤولياتها . وتأمل هذه الدول أيضا أن يعقد المجتمع الدولي العزم على تحمل مسؤوليته . ونظرا لأن الازمة متفشية في عدة قطاعات ، تتحتم مواجهتها في كل مجال . ونظرا لانها متعددة الأبعاد ، يتحتم ألا تستهدف الخطوات التي ستتخذ مجرد حل المشاكل العاجلة والمباشرة فحسب ، بل يجب أن تستهدف حل المشاكل على المدى المتوسط والمدى الطويل أيضا .

وعلى المدى القصير ، يرى وفد بلادى أنه من الضرورى وضع نهاية للازمة الغذائية . وقد قدمت الى البلدان الافريقية بالفعل مساعدة غذائية قيّمة من منظمة الاغذية والزراعة وهيئات مساعدة الطوارئ الثنائية من بلدان مانحة معينة . بيد أن هذه المساعدة يجب أن تزداد بما يتكافأ وضخامة الازمة الغذائية . ومع ذلك ، لن يكون ذلك في حد ذاته كافيا لمعالجة الازمة الغذائية ، وهي ، كما شددنا ، نتيجة مباشرة للجفاف المتواصل واسع الانتشار الذى أصاب افريقيا . وذلك هو السبب الذى يستوجب تقديم المساعدة المباشرة من المجتمع الدولي التحكم في المياه وتوفير عوامل الانتاج التي تفضي الى تحقيق اكتفاء ذاتي في مجال الغذاء .

ويتحتم على المدى المتوسط والمدى البعيد ، أن تستهدف الخطوات ، التي يتخذها المجتمع الدولي ، اعادة العملية الاقتصادية والاجتماعية الى افريقيا . وفي هذا الصدد ، يرى وفد بلدى أنه من الضرورى ، أولا ، زيادة حصائل صادرات البلدان المعنية عن طريق جعل أسعار موادها الخام مستقرة عند مستويات مجزية . ووفد بلدى مقتنع بأن بدء سريان الاتفاق بشأن انشاء الصندوق المشترك للسلع الاساسية قريبا سيمكّن ذلك الصندوق من القيام بدور هام في تحقيق استقرار أسعار المواد الخام .

Digitized by UNOG Library

وثانيا ، ينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد من مساعدته المالية لافريقيا . ويؤيد وفد بلدى بقوة مقترح البنك الدولي لانشاء صندوق خاص لافريقيا ، برأس مال يبلغ ٢ بليون دولار بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٧ . ومن المأمول أن تتيح للمشاورات التي ستجرى أثناء هذه الدورة للجمعية العامة التغلب على تردد بعض البلدان المانحة الرئيسية .

ويؤيد وفد بلدى أيضا مقترحات البنك الدولي بزيادة المساعدة الثنائية والاستثمار الخاص . وفي هذا الصدد ، من الحيوى أيضا أن تزداد موارد مؤسسات المساعدة متعددة الاطراف - لا سيما الوكالة الدولية للتنمية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية .

وعلاوة على ذلك ، يشعر وفد بلدى بقلق بالغ ازاء زيادة تكلفة خدمة ديون البلدان الافريقية ، التي ارتفعت من أربعة آلاف مليون دولار أمريكي في عام ١٩٨١ الى عشرة آلاف مليون دولار امريكي في عام ١٩٨٣ . ويرى وفد بلدى أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ خطوات خاصة لتخفيف عبء مديونية البلدان الافريقية ، لا سيما المتضررة من الازمة . ومن ناحية ، يمكن لهذه التدابير أن تتكون من تخفيض أو حتى الغاء ديون معينة ، وبخاصة ديون أقل البلدان نموا ، وأن تتألف ، من ناحية أخرى ، من الحد من آثار ارتفاع أسعار الفائدة على خدمة الدين . وينبغي لدائني البلدان المدينة الاخرى أن يوافقوا على التفاوض مع تلك البلدان لاعادة جدولة ديونها بشروط مواتية .

Digitized by UNOG Library

وبغية كفالة انتعاش البلدان الافريقية واستمرار نموها ، من الاهمية بمكـــان أن ييسر لها الحصول على المعدات الرأسمالية . ومن ثم ينبغي للمجتمع الدولـــي أن يمنح تلك البلدان مساعدة خاصة لدعم موازين مدفوعاتها وتمكينها من مواصلـــة استيراد المعدات الضرورية اللازمة لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية .

ولا يمكن اعتبار الحالة السائدة حاليا في افريقيا مسألة تخص الافريقيـــين وحدهم . اذ أنه نظرا لخطورتها، يتجاوز حل هذه الازمة قدرة افريقيا . واذا ما استمرت الازمة ، فانها ستهدد السلم والامن الدوليين . ولهذا السبب ، يود وفد بـــلادى في ختام كلمته أن يدعو المجتمع الدولي الى امعان النظر في الفكرة التي عبر عنهـــا الامين العام في تقريره بشأن عمل المنظمة والتي مفادها أنه :

" في عالمنا الذى يتسم بتزايد الترابط الاقتصادى ، لا يمثـــل الفقراء من الناس الذين يواجهون على الدوام مجموعة من الازمات الاقتصادية والاجتماعية الطاغية مجرد تحد للضمير الدولي ، وانما يمثلون أيضا تهديـــدا للاستقرار الدولي " (A/39/1 ، ص ٦)

السيد بوتشي (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان هـــذه المناقشة الدائرة في الجمعية العامة للامم المتحدة لابد أن تساعد المجتمع الدولـــي على تركيز اهتمامه على أفضل السبل والوسائل الكفيلة بمواجهة احتياجات افريقيا فـــي الحالة الحرجة الراهنة . ونحن نعتقد أن الحالة في افريقيا جديرة بأن نوليهـــا اهتماما بالغا . فالآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الظروف الراهنة تتســـم بالخطورة والاحتمالات تثير قلق العالم بأسره .

يتصدر الجفاف ونقص الاغذية ومشكلة بقاء الآلاف من البشر المرحلة الراهنـــة من الازمة . ومما يذكرنا دائما بهذه الاحتياجات الانسانية الملحة ، التقارير الـــواردة من اثيوبيا وما تحدثه من ردود فعل واسعة النطاق لدى الرأى العام العالمـــي . وتستجيب بلدان كثيرة للنداء بأسلوب بناء . ومن الاهمية بمكان أن نعمل على وجـــه

Digitized by UNOG Library

الاستعجال ، وعلى نحو فعال ، بغية التصدى لهذه الحالة الطارئة ، على ألا تغرب عن بالنا المشاكل الهيكلية طويلة الاجل التي تعزى اليها هذه الازمة والتي تتعين أيضا معالجتها .

واستمعنا الى بعض الافكار الايجابية في مناقشة الصيف الماضي التي جرت في المجلس الاقتصادى والاجتماعي بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا . ومكنتنا هذه المناقشة من زيادة ادراكنا للمشاكل الكثيرة الخطيرة التي ابتليت بها القارة الافريقية وتصميم المجتمع الدولي على الاسهام في ايجاد حلول لها . ويحدونا الامل الصادق أن ينبثق عن المناقشة الراهنة في الجمعية العامة توافق عام في الرأى لا يتركز حول تحليل المشاكل المماثلة أمامنا فحسب بل ويتجه أيضا الى طبيعة وتوقيت الحلول الممكنة .

عندما تكلم ممثل ايرلندا باسم الاتحاد الاقتصادى الاوروبي والدول الاعضاء به ، أوضح بدقة وبعمق مفهومنا للحالة وأسبابها ورؤيتنا لسبل العلاج الممكنة ، كما نوه أيضا بأهمية الجهود التي يبذلها الاتحاد الاوروبي والدول الاعضاء به في مختلف الميادين من أجل افريقيا . ونحن نؤيد تماما ذلك التحليل الذى نود أن نضيف اليه بعض الملاحظات الموجزة بغية اطلاع الجمعية العامة على آراء بلدى المحددة بشأن بعض هذه القضايا واحاطتها علما بالاجراءات المتخذة من جانب ايطاليا بغية مواجهة احتياجات البلدان الافريقية على المدى القريب والمدى المتوسط .

ومما دفعنا الى ابداء ملاحظاتنا بشأن القضية قيد النظر ، تقرير الامين العام الاخير (A/39/594) فضلا عن البيان الذى أشرت اليه توا ، فالتقرير يهيئ اطارا منهجيا مفيدا للاحتياجات والعمل المطلوب من أعضاء المجتمع الدولي .

وينبغي أن يوفر النظام متعدد الاطراف قوة الدفع والتنسيق ، وتتمثل مسؤوليته الرئيسية في هذه المرحلة في كفالة دعم البلدان الافريقية في المهمة الدقيقة المتعلقة بتقييم الاحتياجات وتوزيع المعونة . وفي هذا الصدد ، لاحظنا بمزيد من

Digitized by UNOG Library

التقدير عزم برنامج الامم المتحدة الانمائي على اصلاح نظام الموائد المستديرة بغية جعل نقطة الالتقاء الهامة هذه للبلدان المستفيدة والمانحة والنظام متعدد الاطراف أكثر كفاءة .

وفي هذا الصدد ، لاحظنا أيضا باهتمام المقترحات المقدمة من الامين العام والمتعلقة بتكثيف الاجراءات المتعين اتخاذها في مجالات تنمية الموارد البشرية وحماية الفئات المحرومة وصيانة واصلاح البنى الاساسية للانتاج والنقل والمواصلات واذا أمكن الاتفاق بشأن هذه المقترحات سيمكن أن توفر الاطار الضرورى لتنسيق الجهود على نحو أفضل في ميدان المساعدة الانمائية المقدمة لافريقيا .

وتلمس حاليا في افريقيا بعض الآثار الحميدة المترتبة على الانتعاش الذى بدأ يشهده عدد من البلدان الغربية ، لكن تلك الاثار الايجابية ليست ولا يمكن أن تكون من القوة بحيث تمكن البلدان الافريقية من التغلب على الصعوبات الراهنة وتدفع عجلة تنميتها ، لذا يقتضي الامر القيام بمبادرات جديدة ، وسيتعين على المحافل المختصة أن تولي عناية كبيرة للمشاكل الافريقية فى ميادين التنمية الزراعية والنقد والتمويل والتجارة حيث ينبغي تكثيف التعاون .

ونظرا للحالة الراهنة في افريقيا ، يجب منح أولوية قصوى لتعبئة التدفقات المالية لا سيما تلك المقدمة بشروط تساهلية ، ولقضية الديون الخارجية ذات الصلة وما تمثله من ضغط على ميزان المدفوعات في افريقيا .

وفي هذا الصدد ، يتركز اهتمامنا على مبادرة البنك الدولي المتعلقة ببذل جهد خاص ومنسق ، كما يوضح التقرير الذى وضعه موظفو البنك ، لهذا الغرض . وقد أعربت لجنة التنمية عن تأييدها القوى لبرنامج العمل المقترح من أجل المنطقة الافريقية دون الصحراوية وحثت البنك على أن يستكشف ، هو والجهات المانحة ، نهج تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ البرنامج .

Digitized by UNOG Library

ان ما يقتضيه الامر في الواقع هو تشجيع نشر كافة الوسائل التي تمكن تعبئتها سريعا من أجل المناطق الفقيرة في افريقيا بغية الحد قدر المستطاع وبأقصى سرعة ممكنة ، من التدهور الاجتماعي والاقتصادى في تلك البلدان . وهذه أشد المهام الحاحا وأكثرها ضرورة . واننا لنتساءل عما اذا كان من المستصوب أن ننتظر تبلور الظروف قبل استئناف عمل المؤسسة الانمائية الدولية وانشاء مرافق خاصة أخرى ، الامر الذى لا تلوح أية بوادر للاتفاق بشأنه .

وفيما يتعلق بقضية الديون الخارجية ، ينبغي أيضا النظر في زيادة السيولة الدولية من خلال طرح شريحة جديدة محدودة من حقوق السحب الخاصة كوسيلة لدعم عملية التكيف في افريقيا .

Digitized by UNOG Library

وفي مجال المساعدة الثنائية الانمائية التي تقدمها ايطاليا ، كانت هناك زيادة كبيرة في الحصة المخصصة لافريقيا ، وقد ازدادت النسبة المخصصة لتلك القارة بصورة سريعة خلال السنوات الماضية ، وتبلغ الان حوالي ٥٠ في المائة من الرقم الاجمالي .

واستنادا الى مبادئ خطة عمل لاغوس في تحديد وجهة المساعدة الايطالية بالتعاون مع السلطات الافريقية ، فان هدفنا النهائي هو تعزيز الاعتماد على الذات على المستوى الاقليمي ودون الاقليمي والوطني والمحلي . وطبقا لهذا النهج ، ينبغي تركيز الاهتمام على السكان ومعاناتهم وتطلعاتهم وكذا على قدراتهم . وهذا يعني اعطاء أولوية كافية لا لمحاربة المجاعة وسوء التغذية فحسب بل وللحاجة الى توفير ظروف أفضل في مجال الصحة والتعليم والتدريب وامكانيات العمالة المنتجة .

وفي مجال معونة الطوارئ ، فان الوعي بالحالة الخطيرة في افريقيا دفع السلطات الايطالية الى تعديل التوزيع الجغرافي لتلك المعونة . فبينما كانت حصة ٣٥ في المائة فقط من تلك المعونة تذهب الى افريقيا ، ستوجه حصة ٩٠ في المائة من معونتنا للطوارئ الى تلك القارة في عام ١٩٨٤ . ومؤخرا ، وحتى يمكن مواجهة الحاجات الملحة في بعض المناطق الافريقية - وأساسا منطقة الساحل والقرن الافريقي - من خلال مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة بصفة جزئية ، تعهدنا باسهام مالي اضافي كبير يخصص لتوفير ونقل الأغذية وقطع غيار السيارات بشكل عاجل . ونظرا لأن مشكلة اللاجئين احد جوانب الحالة الحرجة في افريقيا ، هل لي أن اذكر هنا ان ايطاليا اعلنت في شهر تموز/يوليه الماضي اثناء المؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة للاجئين في افريقيا عن نيتها في تخصيص ١٥ مليون دولار خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٦ ، من أجل تمويل المشاريع المقدمة الى المؤتمر التي تستهدف تدعيم الهياكل في بلدان الملاذ . وقد شرع فعلا في تنفيذ العديد من تلك المشاريع .

ولقد عززت ايطاليا وبصورة ثابتة دعمها المالي لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، تشجيعا لتلك المنظمات على تكثيف عملها من أجل افريقيا .

Digitized by UNOG Library

وفي الاجتماع الاخير لمؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة بشأن الوضع الصعب بصفة خاصة للأطفال الافريقيين ، أسعدنا أن نلاحظ انه بعد تدعيم مكاتبها في تلك القارة وتحسين تعاونها مع الوكالات والمنظمات الاخرى للأمم المتحدة ، أصبحت مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة قادرة الان على مواجهة التحدى الذى فرضته الحالة المتدهورة لملايين الاطفال في تلك القارة ، وذلك بالاستجابة بطريقة اكثر تناسبا مع خطورة الازمة .

وأود أن أذكر هنا ان الحكومة الايطالية قررت مؤخرا اقامة الية جديدة تتمكن من العمل بصورة أسرع وذلك من أجل تدعيم وسهولة انسياب عملها في مجال معونة الطوارئ ، وبصفة خاصة من أجل تكثيف جهودها في الكفاح ضد المجاعة . وقد قدم مشروع قانون الى البرلمان بانشاء الهيكل الادارى الجديد .

وختاما ، فاننا نقبل التحدى الذى يواجهنا جميعا ازاء الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا . ونتطلع الى التفاهم حول مسارات مشتركة للعمل من أجل صالح البلدان الافريقية المتضررة . وستواجه مسارات العمل هذه تحديا مزدوجا يتمثل في البقاء والتنمية . ويجب ان تنهض على الاعتراف بأن المسؤولية الاولى عن تنمية اقتصاد القارة تقع على عواتق حكومات افريقيا وشعوبها ذاتها . الا ان هناك التزاما اخلاقيا على عاتق المجتمع الدولي يقضي باستكمال واتمام الجهود الفردية والجماعية للبلدان المعنية .

ان اتجاه سياسة المعونة الايطالية لافريقيا في المستقبل سيتحدد على أساس مراعاة كاملة لاحتياجات افريقيا بصورة تفصيلية طبقا لما ستبرزه هذه المناقشة وطبقا لتوصيات الجمعية العامة .

ومن خلالكم ، أود أن أؤكد للبلدان الافريقية ان السلطات الايطالية ستواصل ايلاء اهتمامها الكامل للمشاكل الخطيرة في افريقيا ، في اطار العلاقة البناء التي تشكلت تاريخيا وجغرافيا بين ايطاليا وافريقيا .

Digitized by UNOG Library

السيد ديوب (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان الازمة المطولة التي أصابت الاقتصاد العالمي في نهاية القرن العشرين يبدو أنها قد أصبحت أشد وطأة في البلدان النامية وخاصة البلدان الافريقية ، رغم ظهور مؤشرات قليلة بأن هناك بعض التحسن الحقيقي في اقتصادات عدد قليل من البلدان الصناعية . فمعظم البلدان الافريقية ، وقد أبطأ انشطته الانمائية نتيجة للانهيار في أسعار السلع الاساسية وزيادة الاتجاهات الحمائية ، شهد انخفاضا كبيرا في متوسط الدخل الفردى خلال السنوات القليلة الماضية . وقد أشرف بعض تلك البلدان على الانهيار الاقتصادى ، بما لذلك من اثار وخيمة على التقدم الاقتصادى والاجتماعي لشعوبها . والعوامل التي أدت الى نشوء الازمة وعملت على تفاقمها وجلب الكساد ، بل الى انخفاض فعلي في الانتاج ، معروفة الان جيدا ، وقد شرحت بالكامل في تقرير الأمين العام . وهي تتمثل اساسا في انخفاض القيمة الحقيقية للمساعدة الانمائية الرسمية ، وعدم الاستقرار النقدى مع تقلبات في أسعار الصرف وارتفاع أسعار الفائدة ، والتدهور المستمر في معدلات التبادل التجارى والتفكك الوشيك لنظام التجارة متعددة الاطراف ، والسياسات المتشددة في مجال الاقتراض من الهيئات المالية .

وافريقيا أفقر القارات جميعا ومن ثم اكثرها تعرضا للأخطار ، وهي ، بالتأكيد ، أكثر الاقاليم تضررا بالانكماش الاقتصادى . ومنذ الصدمة النفطية الاولى في عام ١٩٧٣ ، وبعد ١٩٧٩ - ١٩٨٠ بصفة خاصة ، كان هناك تدهور مستمر ومقلق في الحالة الاقتصادية والاجتماعية بالبلدان الافريقية . ولأسباب جغرافية وتاريخية فان القارة - وقد أشار الكثير من المتكلمين الى هذه النقطة - تنفرد ، وللأسف ، بمجموعة متكاملة من العوامل السلبية فهي تضم نصف البلدان غير الساحلية وثلاثة ارباع أقل البلدان نموا - وهي أكثرها تضررا طبقا لجميع المؤشرات الاقتصادية - وبها اكبر تركز للاجئين والنازحين . وعلاوة على ذلك فان نسبة الأمية في افريقيا اعلى النسب في العالم ، ويعيش ٧٠ في المائة من سكان افريقيا عند مستوى حد الفقر المطلق او دونه ، وهو ما يفسر السبب في أن بلدان القارة في مجموعها تمثل حصة لا تذكر في الانتاج الزراعي والصناعي العالمي وكذلك في مجال العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية .

Digitized by UNOG Library

وقد اضيفت الى تلك العوامل السلبية ولعدة سنوات الان اثار الجفاف والتصحر السادرين اللذين لم يتسببا وحسب في كارثة غذائية للملايين من البشر بل وباتا يهددان بقاء العديد من البلدان ذاته ، وخاصة بلدان السهل ، وزيادة عبء الديون التي تمثل الان الشاغل الرئيسي لبلدان قارتنا .

ان الجفاف الذى بدأ في افريقيا في اواخر الستينات ، رغم ان عملية التصحر السادرة حاليا لوحظت قبل الاستقلال ، يعتبر دون شك أخطر جفاف تعرضت له افريقيا في القرن العشرين . وفي بداية الأمر ، اعتبر ظاهرة استثنائية ثم ظاهرة دورية مقتصرة على بلدان السهل ولكنه امتد بعد ذلك تدريجيا ، وفي ١٩٨٢ - ١٩٨٣ كان قد اصاب ثلثي البلدان الافريقية بل والمناطق الشمالية التي كانت قد نجت منه في البداية .

Digitized by UNOG Library

وبالرغم من الجهود التي بذلت منذ ذلك الحين ، كان مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذى اجتمع في نيروبي في ايار/مايو ١٩٨٤ أن يعرب عن قلقه ازاء التقدم المتواضع الذى أحرز منذ البدء في خطة العمل في عام ١٩٧٧ .

وفي ضوء ذلك الوضع ، أعرب رئيس دولة السنغال أثناء اجتماع قمة رؤساء دول وحكومات البلدان الاعضاء في اللجنة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل السوداني والذى عقد في نيامي في كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ ، للعالم عن قلق بلدان السهل السوداني ويأسها وكذلك قلق ويأس ٣٠ مليون نسمة يعيشون هناك ويتعرض وجودهم الجسدى ذاته ، كما يتعرض وجودهم الاجتماعي والاقتصادى للخطر وبعد ذلك اتخذت مبادرة لعقد مؤتمر وزارى في داكار في الفترة من ١٨ الى ٢٧ تموز/يوليه لوضع سياسة لمكافحة التصحر . وقد اتاح افتتاح ذلك المؤتمر رسميا الفرصة للرئيس عبدو ديوف لتحديد الأهداف والاستراتيجية الواجب انتهاجهما . فقال :

" ان الأثر الذى يمكن ان يساهم به مؤتمركم يعتمد ، بين أشياء أخرى ، على استمرار درجة عالية المستوى من الوعي بمشكلات التصحر والجفاف . فمكافحة ذلك الخطر ليست عملية قصيرة الاجل ولا يمكن ان تكون كذلك . وهو مهمة لا يمكن انجازها خلال جيل واحد ، فتلك مهمة حضارة بأكملها " .

وقد اخذت النتائج التي توصل اليها الاجتماع الوزارى في الاعتبار تلك المشاغل . وبعد اعادة التأكيد على الالتزام السياسي للمشاركين في الاجتماع باتخاذ جميع أنواع التدابير لمواجهة تلك الأخطار وبعد وضع خطة استراتيجية عالمية وخطة عمل ، قرر اعلان داكار الذى اعتمد في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٤ ان البلدان التي اصيبت بالتصحر والجفاف تعتبر بدون شك من حيث البيئة المناخية والاقتصاد الاجتماعي ضحية لواحدة من أشد المآسي التي شهدتها القارة خطورة وقسوة وهي لهذا تستحق بذل المزيد من الجهود ووضع ترتيبات خاصة في اطار من التضامن الدولي .

واذا عدنا الى مشكلة المديونية ، نجد ان المديونية كانت قد اصبحت مشكلة خطيرة منذ فترة من الزمن لكنها باتت مشكلة حادة بصفة خاصة خلال السنوات القليلة

Digitized by UNOG Library

الماضية بسبب ارتفاع اسعار الفائدة وأسعار الصرف .وقد الحق ذلك الارتفاع المستمر منذ بداية الثمانينيات الذى وقفنا امامه عاجزين ، بالاضافة الى التدهور الحاد والمستمر في أسعار منتجات التصدير الاساسية اضرارا بالغة بالبلدان المدينة حيث قضى على تدابير التقشف التي كانت قد اتخذت فعلا بكل بساطة بطريقة ظالمة للغاية وبلا رحمة.

وهكذا خرجت الحالة من مجال سيطرة البلدان الصغيرة والفقيرة وخاصة في افريقيا التي وصلت ديونها الخارجية الى ١٥٠ بليون دولار وهو مبلغ قد يبدو متواضعا اذا قيس بديون العالم الثالث ككل التي بلغت ٧٨٥ بليون دولار في نهاية عام ١٩٨٣ ، لكنه عبء ثقيل للغاية على قارتنا ؛ اذ تستهلك خدمة الديون وحدها ٢٥ في المائة من حصائل التصدير عندنا .

وهكذا ، فطن المجتمع الدولي فجأة الى الطبيعة الفاجعة لمديونية العالم الثالث ، بالرغم من ان المشكلة كانت موجودة منذ سنوات ، عندما ادرك ان البلدان النامية الكبيرة متورطة في تلك المشكلة ، وهي بلدان قد يؤدى انهيارها الى الشك في بقاء المؤسسات المالية لبعض البلدان المتقدمة صناعيا . ولكن لم يحدث تركيز خاص في الاجراءات التي اتخذت منذ ذلك الحين على حالة كثير من البلدان الافريقية التي تقف على حافة الاختناق الاقتصادى . وأعقبت نوادى باريس نوادى لندن ، لكن عبء خدمة الدين ظل يتفاقم ، وسوف سيزداد تفاقما خلال السنوات القليلة القادمة عندما تصبح الديون التي أعيدت جدولتها ديونا واجبة السداد . لان ما حدث قبل عام ١٩٧٩ ،حيث كانت هناك بالتأكيد حالات ادت اعادة جدولة للمبالغ الباهظة لديون كان قد فات موعد استحقاقها ، في عام واحد ، أو في سلسلة من عمليات اعادة الجدولة لعدد من السنوات. حينما كان العبء اثقل مما يمكن تحمله ، كل ذلك ادى الى اعادة الوضع القائم الى ما كان عليه قبلا .

الا انه بجانب تلك الحالات غير العادية ، التي كانت اقلية ، كانت هناك كثرة من البلدان أدى تدهور الحالة المتواصل فيها الى صعوبة احترام اعادة الجدولة التي اتفق عليها في نادى باريس ، مما أدى الى نشوب ازمة مديونية اخرى الأمر الذى اقتضى نداء جديدا بالتضامن من جانب الدول المدينة .

Digitized by UNOG Library

فبينما حققت ممارسة اعادة جدولة الديون تخفيفا ملموسا بالنسبة للبلدان المدينة ، لم تحقق مزيدا من الدعم لزيادة قدرتها المالية ولذا لم تجعل من الممكن - كما كان ينبغي لها ان تفعل ، لو كان هناك بعض الترشيد الاقتصادى - اعادة تدوير الاموال ، لاسيما الأموال الخاصة التي كان يمكن ان تهيئ الحد الادنى الضرورى من الاستثمار لضمان مستقبل البلدان المدينة ، بما في ذلك ، بطبيعة الحال ، خدمة ديونها . فالانشطة الاقتصادية هي التي تتيح سداد الديون قبل أى شيء آخر. الا ان تلك الأنشطة تعاني من الركود في معظم البلدان الافريقية ولا يمكن ان تبدأ من جديد الا بامدادها بتدفقات نقدية جديدة ، لا تتخذ الشكل السلبي الذى نراه الان في صورة تمديد مواعيد السداد ، وانما بتقديم مساعدة مالية حقيقية تعطي دفعة جديدة لاقتصادات البلدان الافريقية .

ونحن بطبيعة الحال لا نثير التساؤل حول عملية اعادة جدولة الديون هذه . بل نقترح مجرد اعادة النظر في الاساليب المتبعة في ذلك المضمار ، بل وفي الاستراتيجية ذاتها بحيث يتوافر قدر اكبر من الوضوح في عملية اعادة التمويل بشروط ميسرة أو ، بالأقل ، شروط لا تكون اكثر تشددا من شروط القرض التي تحل محله .

ويستطيع المرء ان يفهم - في ضوء ذلك الوضع - لماذا ترك الانكماش الاقتصادى العالمي الذى حدث في الاعوام القليلة الماضية اثارا معاكسة على اقتصاد البلدان الافريقية - واثر بالتالي على التجارة والنقد والتمويل ، وكلها اثارادت بالاضافة الى اثار الجفاف والتصحر الى تفاقم حالة كانت قد تحولت بالفعل الى ازمة . ولهذا فافريقيا تستحق اكثر من اى منطقة اخرى اهتماما خاصا ، وعلى المجتمع الدولي أن يبحث القيام بجهد تضامني اضافي من أجل عكس مسار عملية التفكك التي لا هوادة فيها والتي تؤثر أسوأ تأثير على قارتنا ذات الامكانيات الاقتصادية الضخمة والموارد الطبيعية الهائلة .

وبطبيعة الحال ، فان المسؤولية عن مستقبل وتنمية بلدان العالم الثالث بشكل عام وبلدان أفريقيا بشكل خاص تقع في المقام الاول على عواتق تلك البلدان التي يتعين عليها أن تعتمد على أنفسها قبل ان تتجه الى الاخرين . ويتطلب استئناف النمو بالضرورة

Digitized by UNOG Library

انتهاج سياسات وطنية رشيدة لانه حتى ان كانت البيئة الاقتصادية مواتية للغاية ، لا يوجد ما يمكن ان يعوض عن افتقاد الظروف الاساسية الضرورية لتحقيق النمو على الصعيد المحلي ، وهي استخدام الموارد الخاصة للبلد بمزيد من الفعالية والاختيار الافضل لبرامج الاستثمار ، والادارة الجيدة . بيد ان المتطلبات الاساسية لتحقيق النمو المتواصل في البلدان منخفضة الدخل ، كما هي الحال في افريقيا ، ليست متوافرة باستمرار .

ومجمل القول ، ان معظم البلدان الافريقية ، وعيا منها بمسؤولياتها نحو تنمية أنفسها ، قد اعطت منذ الاستقلال اولوية رئيسية لتنمية المحاصيل الغذائية في خططها الانمائية الوطنية . وقد تجلت تلك الارادة السياسية الرامية لتحقيق الاعتماد على الذات في انتاج الغذاء بشكل ملموس في خطة عمل لاغوس للتنمية المتكاملة في افريقيا - التي اعتمدت في عام ١٩٨٠ . وعلى نفس الاسس ، طبقت تدابير تقشف في ادارة الممتلكات العامة الى حد ما في كل مكان . وفي نفس الوقت ، نظم التعاون بين البلدان النامية وتدعم ، وتحقق تقدم كبير في مجال تنفيذ خطة عمل كاراكاس في افريقيا .

غير ان البلدان الافريقية ، كانت تدرك في تلك المرحلة من التكافل الحدود التي ظلت تعوق تقدمها وهي القوانين المجحفة التي تحكم السوق والتفكك شبه التام للنظام التجاري متعدد الاطراف . ومن الصعب ان تؤدي كل عوامل الدفع الداخلية وكل تلك الجهود الرامية لتحقيق استخدام رشيد للموارد لاية نتيجة طالما سادت تلك البيئة الاقتصادية غير المواتية وتلاحقت الكوارث الطبيعية من جميع الانواع مما يقضي بانتظام على كل ما يكون قد تسنى تحقيقه بجهد جهيد .

Digitized by UNOG Library

لقد قام المجتمع الدولي بالفعل بالكثير من أجل تخفيف معاناة شعوبنا . وفي هذا الخصوص ،أود أن أسترعي انتباه الجمعية - بصفة خاصة - الى مبادرة الامين العام السيد خافيير بيريز دى كويار ، الذى زار في الفترة ما بين كانون الثاني /يناير وشباط/فبراير ١٩٨٤ ، ١٧ بلدا من البلدان الاشد تضررا ، جنوبي الصحراء ، لكي يرى بنفسه مدى الازمة هناك . ولا يحتاج تقريره بشأن الحالة الاقتصادية والاجتماعية الحرجة في افريقيا الى أى تعليق من جانبي . وقد يكون من العسير بالنسبة اليّ ان أعدد هنا جميع مؤسسات منظومة الامم المتحدة ،ومنظمات المساعدة الانمائية الحكومية وغير الحكومية التي هبت لمساعدتنا في افريقيا والبلدان العديدة الاخرى التي شاركت على الصعيدين الثنائي ومتعدد الاطراف ، في هذه الدفقة من التضامن .

والذى أريد قوله ان استجابة المجتمع الدولي كانت ايجابية من عدة نواحي ، وبخاصة فيما يتعلق بالاحتياجات الفورية ، لكن المهمة صعبة ولا يزال الوضع يتطلب القيام بالكثير . اذ يجب ان نتناول جذور المشكلة . لقد شخصت العلل التي تعاني منها القارة الافريقية وهي على النحو التالي ، تدهور في معدلات التبادل التجارى ، والجفاف والتصحر والمديونية وانخفاض في المساعدة الانمائية الرسمية وتوقف حوار الشمال والجنوب .

والتدابير التي يتعين اتخاذها للتصدى للنقطتين الاوليين معروفة جيدا . وتكفي الاشارة الى خطة عمل لاغوس (A/S-11/14 ، مرفق ١) ، والمذكرة الخاصة بشأن أزمة افريقيا الاقتصادية والاجتماعية ، وهي المذكرة التي أصدرها المؤتمر الوزارى للجنة الاقتصادية لافريقيا (E/1984/110) ، وتقرير مؤتمر داكار من أجل سياسة متضافرة لمكافحة التصحر وحماية الطبيعة (A/CONF.24/36) وكذلك تقرير الامين العام (A/39/594) .

اما فيما يتعلق بالمديونية ، فان تحليلنا لهذه المشكلة في افريقيا كشف - على الاقل - عن الطابع الهيكلي للمشاكل الاقتصادية والمالية التي لم تكن واضحة - في بعض الحالات - لانها اختفت في طيات حالة عامة كانت اكثر مواتاة قبلا . لقد كانت هناك فجوة في برامج التثبيت السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وفروعه التي تتناول الاوضاع طويلة المدى ، من ١٥ الى ٥٠ عاما ، وقد أرجع وجود تلك الفجوة الى ضغط ظروف وضعت لها

Digitized by UNOG Library

حلول عشوائية . كما كان هناك أيضا افتقار عام الى الاستجابة المنظمة ، ونادرا ما اتخذ الجهازان اجراء مشتركا لحسم الحالة .

ويستخدم كل من هذين الجهازين آليات يجب الآن ان تدعم ويحقق التناسق فيما بينها ، بغية التركيز على الاهداف والمشاكل الرئيسية للبلدان التي حددت ، عملا على المساهمة بصورة فعالة في النقل الحقيقي للموارد الى البلدان الافريقية بطريقة تضمن انتعاش اقتصاداتها وازالة العقبات التي تعترض طريقها الآن .

وفي النهاية ، من الواضح تماما ان حوار الشمال والجنوب قد توقف تماما بل وصل الى طريق مسدود على جميع أصعدة منظومة الامم المتحدة منذ الاعلان عن المفاوضات العالمية الشاملة الواردة في قرار الجمعية العامة ٣٤/١٣٨ الصادر بتوافق الآراء في عام ١٩٧٩ . اذ كانت هناك اخفاقات متعاقبة بدءا من مؤتمر الامم المتحدة الخامس للتجارة والتنمية والمؤتمر العام الثالث لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، والدورة الاستثنائية الحادية العاشرة للامم المتحدة ، والاونكتاد السادس واليونيدو الرابع .

ولا يمكن انكار ان مصداقية هذه المنظمات قد تآكلت بصورة خطيرة بسبب عقم المفاوضات التي أجريت تحت رعايتها في السنوات القلائل الماضية . ويرجع ذلك الى سببين ، كما انه ينطوي على موقفين : فمن ناحية ، حاولت بعض البلدان المتقدمة النمو ان تثير بعض منظمات المنظومة كل ضد الاخرى . فعلى سبيل المثال ، أظهرت المناقشات الخاصة بالتجارة الدولية والتصنيع والتمويل التي تجرى على مستوى كل من مؤتمر الامم المتحدة للتنمية والتجارة (الاونكتاد) ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، كما لو كانت من قبيل التعدى على اختصاص الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة أو صندوق النقد الدولي ، في حين ان أنشطة جميع هذه المنظمات - من واقع الامر - متكاملة ومترابطة فيما بينها ترابطا وثيقا . وببساطة ، يعكس الموقف الذى اتخذته تلك البلدان رفضها اضفاء الطابع متعدد الاطراف وعدم اهتمامها بمشاكل التخلف . فهي قد تفضل التركيز على اهتماماتها الداخلية .

اما فيما يتعلق ببلدان العالم الثالث ، فهي تريد دائما ان تعود الى مقترحاتها

Digitized by UNOG Library

في مجموعها ، دون أخذ نتائج المفاوضات السابقة في الاعتبار ، مخاطرة بذلك باتاحة الفرصة للبلدان المتقدمة للنكوص عن جميع التنازلات التي قدمتها بشق النفس بل وضد رغبتها غالبا ، كما حدث في بلغراد وروما وجنيف او حتى في نيويورك .

وازاء هذه الحالة التي قد تستمر فعلا في الظروف الراهنة ومع انتعاش الاقتصاد في بعض البلدان النامية ، يتعين على المرء ان يتساءل ، ما الذى يجب فعله للخروج من هذا المأزق ؟ وربما تعين علينا أن نفكر مليا في الملاحظات التي أدلى بها من فوق هذه المنصة السيد غنشر ، وزير خارجية جمهورية المانيا الاتحادية ، في الدورة الحالية للجمعية العامة ، حين قال :

" ان الحوار بين الشمال والجنوب لن يتكلل بالنجاح ما لم يصاحبه الوعي بتساوى كرامة جميع ثقافات العالم . . . وقد يكون الشمال أغنى من الجنوب ، ولكنه ليس بالضرورة أكثر حكمة او انسانية او تحضرا " . (A/39/PV.8 ، ص ٢٣-٢٥)

تؤمن افريقيا في اواخر القرن العشرين بالحوار والاخوة الانسانية ، فالي جانب المنطق والتكنولوجيا الجامدة ، تعتقد ان هناك مجالا لوعي جديد . ولأننا نؤمن بالجنس البشرى ، نرغب في أن نبذل نحن أنفسنا أقصى جهد ، بلا أى شعور بالمرارة وبلا تفاؤل مغالى فيه ، وقبل كل شيء ، بلا أى نية في ايذاء أحد ، حتى نستطيع ان نعمل معنويا على ايجاد حلول للتحديات المزدوجة للبقاء والتنمية التي أوجدتها الازمة الاقتصادية بالغة الخطورة التي تعيشها افريقيا ، وهي الحلول التي ستلعب التنمية المنسقة لبلداننا دورا اساسيا فيها . هذه الحلول تتطلب منا - بطبيعة الحال - ابداعا هائلا وتفكيرا مضنيا وتضحيات كبيرة وقبل كل شيء ، صمودا ومثابرة لكن تفهمنا للحياة والعلاقات بين الامم التي يكون فيها الانسان ذاته محور التنمية ، هو ما سوف يعزز أملنا في أن نظل قادرين على ان نلعب دورا في تغيير عالمنا .

السيد بواكيرا (بوروندى) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان الخطورة البالغة للازمة الاقتصادية التي تعانيها افريقيا حاليا ، ستسيطر دون شك ، على مناقشات

Digitized by UNOG Library

الدورة الحالية للجمعية العامة . وليس هناك ما يثير الدهشة في ذلك ، اذ كيف يمكن للمرء ان يقف موقف عدم المبالاة عندما يتعرض بقاء ملايين البشر للخطر ؟

ان افريقيا بأسرها تمر اليوم بأخطر ازمة اقتصادية واجتماعية في تاريخها . واذا ما طال أمد هذه الحالة فمن المؤكد ان السلم والتقدم والاستقرار في عالمنا المترابط ستتعرض جميعا لخطر بالغ .

ان الوضع الراهن للاقتصاد العالمي - ذلك الوضع الضار بالبلدان النامية - انما يؤدى - كما أعلن من سبقوني في الكلام مؤكدين - الى تدهور الاقتصادات الافريقية الهشة. فأسعار المواد الخام ، وهي المصدر الوحيد للنقد الاجنبي لجميع البلدان الافريقية تقريبا تواصل الانخفاض انخفاضا شديدا .

Digitized by UNOG Library

ومن ناحية أخرى ، مازالت أسعار المنتجات المصنوعة المستوردة من البلدان الصناعية آخذة في الارتفاع . وبعض هذه المنتجات من الضروريات ،كالادوية والآلات الزراعية ومعدات النقل وأجهزة المعامل ومعدات الاتصالات . وفي الوقت نفسه ، يرتفع متوسط نصيب الفرد من تكلفة خدمة الديون بصورة خطيرة . وفي ظل مثل هذا المناخ المعاكس للنمو ، تطبق البلدان الافريقية الاجراءات العلاجية القاسية والتعديلات التي تفرض عليها ، بخفض وارداتها وانفاقها العام . ومن السهل أن ندرك انه في ظل هذا المناخ ، يكون من المستحيل وضع البرامج الانمائية الحقيقية ، المستمرة والقادرة على التقدم ، وذلك يرجع اساسا الى الافتقار الى الموارد المالية الكافية .

ولما كانت هذه الصعوبات لا تكفي بحد ذاتها لاصابة اقتصاداتنا بالشلل الكامل تقريبا ، تضافر زحف الصحراء المستمر بلا هوادة مع الجفاف الذى لم يسبق له مثيل على تدمير الزراعة والمراعي التي ظلت توفر الغذاء لغالبية السكان في افريقيا طوال قرون . وبوروندى ، بلدى ، الذى تمتع حتى الآن باكتفاء ذاتي نسبي في الغذاء ، تأثر هذا العام بمحنة الجفاف الرهيبة . فقد كان موسم الامطار مفيدا ، ومن ثم انخفضت الحاصلات الزراعية انخفاضا كبيرا . ومن المرجح ان يكون الموسم المقبل هزيلا الى حد بعيد أيضا . ويقول تقرير الامين العام بشأن بوروندى ،

" انخفض في بوروندى ورواندا الحصاد الاخير من الحبوب والبقول الحبية بنسبة ٣٠ في المائة و ٥٠ في المائة على التوالي من انتاج العام الماضي " .

(A/39/594 ، الفقرة ٢٧)

ولهذا السبب ، كان على بلدى أن يسعى للحصول على معونة غذائية عاجلة لاول مرة منذ عشرين عاما . وليس من الضرورى ان أسهب في وصف الآثار القاسية لهذه الحالة على الظروف المعيشية لشعوبنا ، لا سيما تلك الشعوب الاكثر تضررا من الناحية الاقتصادية. فالمشاكل معروفة تماما للجميع ، وعلينا ان نعمل . فطبيعة هذه المأساة وأبعادها تستلزم العمل على ثلاثة أصعدة : تقديم معونات الطوارئ الانسانية ، ووضع برنامج للمدى القصير

Digitized by UNOG Library

يهدف الى تنمية القطاعات الحيوية ذات الاولوية كالزراعة والنقل ووضع خطة للمدى الطويل تهدف الى تنمية الموارد الذاتية في افريقيا على أساس ما هو وارد بخطة عمل لاغوس .

وقد أكد كثير من المتكلمين في بياناتهم ، مجددا وبقوة وعن حق ، ان مسؤولية تنمية افريقيا تقع ، بصورة مبدئية واساسية ، على عواتق حكومات وشعوب افريقيا ، وهو ما أدركه الجميع من أمد طويل . ويستدل على ذلك من اعتماد خطة عمل لاغوس والاعلان الاخير لهرارى بشأن مشاكل الغذاء ، والمذكرة الخاصة التي أصدرها الوزراء الافارقة المسؤولون عن التنمية الاقتصادية والتخطيط ، في حزيران/يونيه الماضي ، وكلها تدابير سياسية لها مغزاها الكبير في هذا الصدد .

وكما كانت الحال في الماضي ، مازالت حكومات وشعوب افريقيا على استعداد لتقديم التضحيات اللازمة للاضطلاع بمسؤولياتها . وقد قامت حكوماتها ، من منطلق ادراكها للتكافل فيما بينها ، وحاجتها الى التكامل الاقتصادى الاقليمي لافريقيا ، بانشاء منظمات اقتصادية تهيئ لها امكانية تنسيق جهودها الانمائية والمواءمة فيما بينها من وقت لآخر . وهكذا يتيسر لها تنفيذ مشروعاتها وكفالة تمويلها .

وفي هذا الصدد ، ووفقا لخطة عمل وبيان لاغوس الختامي ، واصلت الحكومات الافريقية عملية انشاء المؤسسات الاقتصادية التي بدأت في عام ١٩٧٥ بانشاء الاتحاد الاقتصادى لدول غرب افريقيا . وفي عام ١٩٧٦ ، أنشأت بوروندى ورواندا وزائير الاتحاد الاقتصادى لبلدان البحيرات الكبرى . وفي عام ١٩٧٩ ، أسست منظمة الادارة والتنمية لحوض نهر كاغيرا ، كوسيلة للتعاون فيما بين أوغندا وبوروندى وتنزانيا ورواندا . وفي عام ١٩٨١ ، أنشأ عشرون بلدا افريقيا ، منها بوروندى ، منطقة التبادل التفضيلي . وفي عام ١٩٨٣ ، انشئت منظمة اقتصادية تتكون من عشر دول افريقية . وتعكس هذه المبادرات، التي ذكرتها على سبيل المثال فقط ، تصميم البلدان الافريقية على تنسيق جهودها لتحقيق الاكتفاء الذاتي الاقتصادى الجماعي . وتتطلب هذه المبادرات مساندة المجتمع الدولي وتعاونه لتنفيذ خطط التنمية الموضوعية مع أخذ السمات المميزة لكل بلد في الاعتبار .

Digitized by UNOG Library

وقد آثرنا في بوروندى ان تنتهج سياسة التنمية الريفية نظرا لان غالبية السكان يعيشون في الريف ويعملون في الزراعة والرعي . فأولينا القطاع المذكور أولوية عليا . وتتضح هذه السياسة في انشاء مجتمعات ريفية متكاملة التنمية ، مهمتها الاساسية تجميع السكان للعمل عملا على انتاج محاصيل أوفر وهم يحققون ذلك عن طريق تعميم التقاوى المنتقاة ووقاية المزروعات ويكافحون بقوة ضد تحاتّ التربة عن طريق اعادة غرس الاحراج وحفر الخنادق لمقاومة هذا التحاتّ . وتهدف سياستنا الانمائية الريفية أيضا الى مواجهة مشكلة نقص العمالة وهجرة الشباب الى المدن . ولبلوغ هذه الغاية ، لم ندخر أى جهد في تنمية المراكز الادارية والمراكز التجارية الصغيرة في الريف .

وفي هذا الاطار ، نركز بوجه خاص على البنية الاساسية للطرق بغية انهاء عزلة أجزاء كثيرة من بلادنا ، وكذلك اقامة محطات صغيرة لتوليد الطاقة الكهرومائية وتوفيرها للمناطق الريفية في بلادنا .

ولصالح شعبنا أيضا ، نعمل جاهدين على تحقيق الحد الاقصى من التنمية للطب الوقائي ، وقد بدأنا فعلا في توفير الوحدات الصحية في جميع أنحاء البلاد ، وذلك جهد يتعاون الشعب فيه بصورة فعالة ويساهم بنفسه . وقد أكدت بعض البيانات في هذا الصدد ان ارتفاع معدل النمو السكاني ساعد على ارتفاع العجز الغذائي . وهذه بحد ذاتها مشكلة معقدة للغاية . ولا يوجد أى حل من الحلول السهلة التي يمكن تطبيقها في أى بلد من البلدان الافريقية . ولكننا كثيرا ما ننسى ان الارتفاع الشاذ في معدل وفيات الاطفال الرضّع ، كما هو الحال في افريقيا ، يؤدى حتما الى اثارة الرغبة في انجاب أكبر عدد ممكن من الاطفال لزيادة فرص البقاء ولو لعدد قليل منهم .

وتعترف الحكومات الافريقية ايضا بضرورة انتهاج سياسة مناسبة فيما يتعلق بالمشاكل الديموغرافية . وتعتقد بوروندى ان هذه السياسة يجب أن تقوم على أساس نوعية الشعب . ولهذا بدأنا في علاج هذه المشكلة عن طريق اتخاذ تدابير على مستوى أصغر المجتمعات التي تشكل في مجموعها شعب بوروندى .

واثناء اجتماع المائدة المستديرة المعني بالمعونة الخارجية والذى عقد في عاصمة بلادى بمساعدة برنامج الامم المتحدة الانمائي في شباط/فبراير ، أجرى حوار بنّاء بين

Digitized by UNOG Library

المشتركين وحكومة بوروندى حول مختلف المجالات التي أشرت اليها سابقا ، وبشأن الجوانب الاخرى لخطتنا الانمائية ، وصدرت تصريحات مشجعة بشأن الدعم المالي التي نسعى الى الحصول عليه لتنفيذ هذه الخطة . ونأمل أن تتمخض تلك التصريحات عن نتائج ملموسة.

تتمثل احدى العقبات الرئيسية التي تعوق التنمية في بلادى ، دون شك ، في جغرافيتها غير الساحلية . فبوروندى تبعد بمقدار ١٢٠٠ كيلومتر عن المحيط الهندى و ٢٠٠٠ كيلومترا عن المحيط الاطلسي وليست لديها شبكة من السكك الحديدية . ومع ذلك ، لا نزال متفائلين كما اننا على قناعة بأنه بالعمل الشاق والتعاون الدولي ، سيحقق شعبنا الرفاهة والرخاء اللذين يسعى اليهما .

Digitized by UNOG Library

وهذا هو ما أرجوه لكل الشعوب الافريقية وشعوب العالم بأسره التي تكافح بعناد من أجل بقائها في خضم هذه المشاكل التي لا توصف . واذا ما قامت الجمعية العامة في نهاية النقاش الحالي للأزمة الاقتصادية في افريقيا باعتماد جماعي لاعلان يترجم الارادة السياسية للمجتمع الدولي لمساندة الجهود التي تبذلها الحكومات والشعوب الافريقية بكل الوسائل المتاحة له ، عملا على التغلب على هذه الأزمة ، فان ذلك سيسهم اسهاما قيّما في حل هذه المأساة الانسانية .

ويشكر وفدى كل البلدان التي أظهرت فيما ألقى من كلمات من فوق هذه المنصة اهتمامها بافريقيا ، وعزمها على المشاركة في عمليات الاغاثة بغية مساعدة الشعوب الافريقية التي تتهددها الأمراض والمجاعة .

ولكي تنجح عمليات تلك الاغاثة ، ينبغي تنسيق المساعدات ، لأنه يتعين علينا أن نتلافى بشكل مؤكد اهدار أية جهود بغية الحصول على أقصى حد ممكن من الفعالية . ولهذا السبب ، نقدر مبادرة الأمين العام التي تقدم بها في بداية هذا العام ، والتي تهدف الى توعية المجتمع الدولي بأبعاد الأزمة الاقتصادية في افريقيا . وقد رحّبنا أيضا بتعيين ممثل خاص للأمين العام في افريقيا هو السيد أديبايو اديديجي ، الأمين العام التنفيذى للجنة الاقتصادية لافرقيا ، وانشاء مكتب لمنظمة الأمم المتحدة في نيروبي لمتابعة المعونات الموجهة الى افريقيا والتنسيق بينها .

ونأمل أن يعزّز مكتب نيروبي بتحسين هيكله . وفضلا عن ذلك ، من المستصوب ألا يكون تقديم المعونات في الموعد المناسب فحسب ، بل ويجب أن تتبعها دراسة عاجلة للتدابير التي تتطلبها الحالة على المدى القصير والمدى الطويل .

السيد لويس (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هذه أول كلمة لي في الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ كان لي الشرف بأن عينت سفيرا جديدا لكندا . ومن دواعي اعتزازى الذى أكاد أعجز عن الاعراب عنه ، أن أتكلم باسم كندا ، وأشارك زملائي في هذا المحفل ، ممثلي الدول الأعضاء في المجتمع الدولي . وفي حين لا ترتجف أوصالي ، أعترف بأنني أشعر بالارتباك في هذه المناسبة .

Digitized by UNOG Library

ولكن نظرا لعدم وجود وقت يسمح بالاسترسال في المشاعر ، سوف أنحّي جانبـــا المخاوف وعبارات المجاملة وأدخل رأسا في الموضوع المهم قيد المناقشة .

في ساعة متأخرة من ليلة الخميس الماضي ، كنت في منزلي مع أسرتي في تورنتـــو ، بكندا ، أشاهد نشرة الأخبار في التلفزيون . وضمن برنامج معروف لجميع الموجودين هنا في القاعة ، كان هناك تحقيق تلفزيوني عن المأساة في اثيوبيا .

لقد بات معظمنا قليل المبالاة ازاء مشاهد العنف والقهر والبؤس . لكني لا أذكر في حياتي مشاهد تدمي القلوب كالتي شاهدتها في تلك الليلة . ولا شكّ في أن الكنديين بكوا تأثرا ، كما بكيت وعائلتي ، ويودون الاستجابة لهذه الأزمة بعطف وكرم وحمـــاس . ولقد شاهدت شخصيا ، منذ سنوات عديدة ، حقيقة المجاعة والموت جوعا في جزء آخـــر من افريقيا . لكني لم أر مثل هذه الأعداد الضخمة المنكوبة ممن كانوا بشرا أصحاء وقـــد تحولت الى حشود من هياكل عظمية .

وقد تساءلت ، كما تساءل كل واحد في هذه الجمعية في الأسابيع العديدة الماضية ، كيف يمكن أن يحدث ذلك في عالم يعتبر نفسه في الأساس عالما متحضرا . فما من شاعر ، أو كاتب ، أو فنان ، يستطيع أن يصور هذه الحالة المروّعة بدقة .

لن أفيض في الكلام اذ أن الحقائق معروفة للجميع ، والأعضاء ليسوا في حاجة الـى محاضرين من كندا . لكنني ألاحظ ، كما لاحظ متكلمون سابقون ، أن اثيوبيا باتت محط الأنظار في هذه المناقشة ، كما هو الحال بالنسبة لـ ١٢٥ مليون نسمة في القارة الافريقية ، يعانون اليوم من الجفاف ونقص في الغذاء والجوع وسوء التغذية وما هو أسوأ من ذلك .

ان لكندا علاقات قوية مع معظم الدول الافريقية تعود الى فترة الاستقلال . ونحن نشاطر بلدانا افريقية عديدة لغة مشتركة ، وتراثا وتقاليد سياسية إما لانتمائنا الى الكومنولث أو لانتمائنا الى الدول الناطقة باللغة الفرنسية .

وقد كان الكنديون مبتهجين طوال فترة الاستعمار ونشوء دولة ديناميكية جديدة في افريقيا . واذا سمحتم لي بابداء ملاحظة شخصية اضافية ، أقول انه بعد تخرجي مـــن الجامعة ، أمضيت سنة ونصف أدرّس في غانا ، ونيجيريا ، وأوغندا ، وكينيا ، قبيـــل استقلالها أو بعده بفترة وجيزة ، ومن ثم عدت اليها في مناسبتين بعد انقضاء عقد مـــن

Digitized by UNOG Library

الزمان . وافريقيا تترك أثرا لا يمحى في الأرواح والأذهان ، كما تبقى حيوية أبنائها وعزمهم وقدراتهم ماثلة في الأذهان طوال الحياة . ولقد ولّدت افريقيا لدى احساسا تجـــاه المجتمعات النامية ، بسبب امكانياتها الضخمة وظروفها الصعبة التي يستحيل تصورها .

والكنديون يشاركون في هذا الشعور بالتضامن مع الافريقيين ، وسوف يواصلـــون الشعور بذلك في المستقبل . ومما يبرهن على صدق مشاعرهم العلاقة الوثيقة بيننـــا ، والجهود الانمائية التي بذلت عبر السنين ، ومقتنا المشترك للفصل العنصرى ، وحرصنا مع الآخرين على تحقيق استقلال ناميبيا في يوم ما .

وأكثر من ذلك ، يظهر التضامن جليا عند ما نناقش موضوعا كالذى نعالجه اليـــوم ، موضوع الأزمة الاقتصادية في افريقيا . في الأسبوع الماضي ، عدت الى أوتاوا للقاء رئيـــس الوزراء مولروني ، وقد طلب مني أن أنقل الى هذه الجمعية شعور كندا بما يجب ايـــلاؤه من أهمية للمناقشات الجارية .

وفي أول تشرين الثاني /نوفمبر ، أى منذ خمسة أيام ، عيّن وزير الدولة للشـــؤون الخارجية في كندا منسق اغاثة مسؤولا عن أزمة الغذاء في افريقيا ، للعمل على انجاح كافة الجهود التي نبذلها في سبيل التخفيف من معاناة البشر هناك . وكما هو معروف تمامـــا توجد صعوبات متعلقة بالنواحي الادارية والنقل تثير القلق . بصورة خاصة . ومن مهمـــة المنسّـــق التغلّب على الاختناقات والتأكد من وصول المعونة في أسرع ما يمكن .

وبالأمس ، وبالتحديد مساء الأمس ، عاد المنسق ووزير الدولة من زيارة عمل الـــى أديس أبابا قيّما فيها ميدانيا أفضل ما يمكن تقديمه من مساعدات . وهي مبادرة ترمي الى ايقاظ الرأى العام الكندى . وفيما يتعلق باثيوبيا ، ساهمت كندا بحصة تتراوح بين ربـــع وثلث اجمالي المعونة الغذائية خلال السنوات الأربع الأخيرة ، والتي بلغت ٢٧٥ ٠٠٠ طن . وفي ضوء الأزمة الحالية ، زدنا من مساعدتنا الغذائية الى اثيوبيا زيادة كبيرة فاقت ٥٠ في المائة وبلغت ٢٦ مليون دولار كندى لعامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ . وكلما تدفقـــت التبرعات من الأفراد الكنديين والمنظمات الكندية ، سنقدم أكثر مما قدمناه .

وكما ذكر المتكلمون في هذه المناقشة ، تعتبر الاستجابة لحالة الطوارئ بدايـــة للمساعدة ليس الا . وما ينبغي أن يكون بعد ذلك هو بذل جهد جبار من جانب جميـــع الدول الأعضاء في هذه المنظمة لازالة الأسباب التي ولّدت الأزمة الراهنة .

Digitized by UNOG Library

ويتمثل محور هذه الاستجابة بجهود الدول الافريقية ذاتها ، التي لم تكف أبدا عن طرح هذه القضايا على الساحة الدولية . وقد حلّل مؤتمر وزراء الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية ، لافريقيا المنعقد في أديس أبابا في حزيران/يونيه الأزمة بصفة خاصة ، وعرض لعلاجها وسائل على المدى القصير والمتوسط والبعيد ، ويستحق أولئك الوزراء كل تأييد منا .

Digitized by UNOG Library

والحقيقة اننا نشهد في هذه المناقشة شيئا من قبيل الخبرة المستعادة. ضمن الصواب والضرورى ان تكون هناك ذروة للعملية التي بدات منذ بعض الوقت ،ولكن دعونا نراها كذروة للكم الكبير من الدراسات والتقارير والوثائق والمؤتمرات التي حفزت نشاط الامم المتحدة بشان افريقيا طوال الأشهر فيما بين الدورتين .

لقد قام الامين العام وحده في عام ١٩٨٤ بوضع عدد من الابحاث التحليلية الغنية بالافكار . والواقع انه من الصعب ان نبرز على نحو مناسب النوعية الممتازة لمبادرات الامين العام بشأن افريقيا . لقد اتاح لنا الدور الذى قام به في هذا الصدد الفرصة للتركيز ، وهيأ القوة الدافعة وحدد الاهداف .

في شهر تموز/يوليه الماضي ، اجرى المجلس الاقتصادى والاجتماعي - كما هو معلوم للجميع - مناقشة هامة بشان مشاكل هذه القارة . ولدينا ايضا البرنامج الخاص للبنك الدولي لصالح افريقيا دون الصحراوية ، وأخيرا ،ظهر خلال هذه المناقشة " مشروع الاعلان بشان الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا " .

ان ما نقوله هو اننا اخضعنا الأزمة في افريقيا لتحليل قاس ومستمر ، وقد حان الوقت للعمل وفقا للنتائج التي استخلصناها جميعا . وبعد ان استمعت بعناية الى المتكلمين الذين سبقوني في هذه المناقشة ، ارى انه سيكون من الواضح لممثلي الدول ، ان كل بلد اشترك في المناقشة يبدو ملتزما ، بدرجات متفاوتة من التاكيد ، بفكرة ان الازمة في افريقيا أصبحت قضية مالوفة دوليا ، يتعين على الارادة السياسية الجماعية للامم المتحدة ان تجد حلا لها . وقبل كل شيء ، ينبغي لنا ، فيما يخص مسألة أساسية كهذه ، ان نسعى الى الاتفاق بلا أدنى مغالاة خارجية من شأنها أن تحول المناقشة المفيدة الى تشنجات غير عقلانية .

ذلك هو موقف كندا . بيد انه يذهب الى أبعد من ذلك : الى جوهر الموضوع أيضا .

ومن المسلم به على نحو شائع ان هناك عقبات هيكلية تعترض طريق النمو ، ولاسيما في مجال الزراعة ، كانت السبب في معظم الانخفاض في الانتاج . وتقدر منظمة

Digitized by UNOG Library

الامم المتحدة للأغذية والزراعة ان متوسط نصيب الفرد في الانتاج الزراعي وحده فـــي مناطق افريقيا دون الصحراوية قد هبط بنسبة سنوية بلغ متوسطها ١ في المائة خـــلال السبعينات ، بل ان هذا الهبوط كان أخطر في فترة الثمانينات ، وقد يصفه البعض بأنه كان مأساويا . فقد عجزت نظم التسعير والتسويق والاستثمار وسياسات الدخول عن توفير الحوافز الكافية للمنتجين المحليين . ولم تعط الحكومات في أحيان كثيرة اولوية لانتـــاج الاغذية فيما يتعلق بالاستثمار العام . وكانت الزيادة السريعة في السكان التي تراوحت بين ٢ر٣ و ٤ في المائة سنويا عائقا اضافيا يعترض تحقيق الاكتفاء الذاتي في الأغذية ، وكان ذلك أيضا شان التصحر واسع النطاق وفقدان الأراضي الزراعية . وقد أدت كـــل هذه الاتجاهات ، التي أضيف اليها الانكماش الدولي الذى تميز بانخفاض أسعار السلع الأساسية وارتفاع أسعار الفائدة وزيادة تكاليف الطاقة والتضخم ، الى تعطيل الانتـــاج واعاقة النمو الاقتصادى .

فلا سبيل الى تجاهل هذه الأزمة الملحة . والحالة الاقتصادية المتدهورة في افريقيا طوال العقد الأخير لا يمكن التغاضي عنها أو اخفائها . وينبغي للدول الافريقية والمجتمع الدولي التسليم بأن مبادراتنا السابقة قد فشلت كليا أو جزئيا . وهذا يعنـــي بالنسبة للبلدان الافريقية الاعتراف بأن بعض سياساتها الداخلية لم تكن فعالة أو ملائمة ، وهو اعتراف وارد ضمنا في مشروع الاعلان ويعني ، بالنسبة للمجتمع الدولي ، ان الكثير من استثماراتنا قد أسيئ استخدامه أو أسيئ تصوره . وقد نكون ركزنا أكثر مما ينبغي علـى تمويل اقامة بنى أساسية جديدة ، وأهملنا مشاكل صيانتها . ولا حاجة بنا جميعـــا لايراد أمثلة اخرى على ذلك .

لذلك ترى كندا انه ينبغي ان تطبق سبل العلاج للأزمة على المدى القصيـــر ، وللعلل الاقتصادية على المدى الطويل في نفس الوقت معا . وبطبيعة الحال ، كـــان أول ما نعني به اغاثة ضحايا الجفاف البالغ عددهم ١٥٠ مليون نسمة في البلدان الـ ٢٤ الأكثر تضررا ، وكذا اللاجئين من الكوارث الطبيعية وغيرها من الكوارث التي من صنـــع الانسان وعددهم ٤ مليون لاجئ . وقد قدمت كندا في عام ١٩٨٣/١٩٨٤ أكثر مـــن ١٠٠ مليون دولار في اشكال مختلفة من المساعدات لمواجهة النقص الطارئ في الاغذية في افريقيا .

Digitized by UNOG Library

ولم يقل التزامنا ، بل انه كثف . وسوف تحصل البلدان الافريقية في عام ١٩٨٤/١٩٨٥ على اكثر من ٩٠ مليون دولار من المعونات الغذائية الثنائية وحدها ، وهو ما يقرب من ضعف مخصصات العام الماضي . ويمثل هذا المبلغ ٤٥ في المائة من اجمالي هذه المعونات الكندية . وسيخصص مبلغ اخر قدره ١٤ مليون دولار لمنظمات الاغاثة الدولية . وسوف تظل عند مستوياتها العالية الحالية المساعدات التي تقدم الى افريقيا عن طريق برنامج الغذاء العالمي ، الذى تساهم فيه كندا كثاني اكبر دولة مانحة ، وهو امر يجعلنا نشعر ببعض الفخر .

وعلاوة على ذلك ، اشتركت كندا بصورة فعالة في اعمال المؤتمر الثاني بشان مساعدة اللاجئين في افريقيا المعني بوضع خطوط توجيهية لتطوير برامج لصالح اللاجئين تحترم حقوقهم القانونية الدولية . وأبدت كندا الاهتمام بمشاريع تزيد قيمتها على ١٥ مليون دولار موجهة الى ستة بلدان على الاقل .

وسوف تظل افريقيا منطقة ذات اولوية فيما يتعلق بالتعاون الكندى في مجال التنمية . وقد خصص للبلدان الافريقية اكثر من ٤٠ في المائة من المساعدات الثنائية الكندية تعادل اكثر من ٢٢٥ مليون دولار في عام ١٩٨٣/١٩٨٤ . واستجابة للحالة الحرجة لموازين مدفوعات الكثير من البلدان المتعاملة مع كندا في مجال التنمية بالقارة الافريقية ، اتجهنا الى دعم البرامج بدلا من دعم المشاريع ، بما يسمح بسرعة اكثر ومرونة أكبر في التحويلات المالية . وللحفاظ على البنى الاساسية الموجودة يزداد الدعم المقدم لمواجهة التكاليف الدورية وتكاليف الصيانة . وتتخذ المساعدات المالية التي تقدمها لافريقيا دون الصحراوية شكل المنح اساسا . وسوف تستمر كل هذه السياسات وتتحسن كلما كان ذلك ممكن .

اننا نسلم جميعا بان الزراعة هي المفتاح الرئيسي للتنمية طويلة الاجل في افريقيا ، وستظل الاغذية والزراعة تمثلان اهم القطاعات ذات الاولوية لمساعدات التنمية الكندية في الخارج في الثمانينيات . وسنواصل توجيه حجم متزايد من الموارد نحو القطاع الزراعي . وفي عام ١٩٨٣/١٩٨٤ ،خصص ٣٨ في المائة من الاموال التي تقدمها وكالة التنمية الدولية الكندية في افريقيا لتعزيز الامن الغاذئي والانتاج الزراعي

Digitized by UNOG Library

والهياكل الاساسية ذات الصلة . ومع هذا نعترف بان اسهام كندا لا يمكن ان يكون الا مجرد دعم ، لا بديل للجهود التي تقوم بها الحكومات المتلقية في التصدى للمشاكل الاساسية التي تواجه انتاج الاغذية . فعلى هذه الحكومات ان تجد الوسائل وتضع الاستراتيجيات اللازمة للافادة من الامكانيات الزراعية التي لا شك فيها في افريقيا . ومتى ادخلت التغييرات على السياسات المتعلقة بهذا الموضوع فان كندا ستظل ملتزمة بزيادة مساعداتها .

كما ان تحسين التنسيق ضرورى ايضا للجهود الداخلية والدولية على المدى القصير والمدى الطويل . ويتعين على البلدان الافريقية القيام بدور رئيسي في كفالة الاستخدام الفعال لكل الموارد المتاحة . وتقتضي هذه السياسة التعاون الوثيق مع المانحين والبنك الدولي وبرنامج الامم المتحدة الانمائي من اجل تحسين اليات التنسيق . فهناك ضرورة لا غنى عنها لوضع اطار عمل متكامل . وما الذى يعنيه ذلك ؟ يعني ضرورة ايجاد اطار عمل على الصعيد القطرى لتوجيه كل المانحين ، وتوجيه البلد المعني ذاته في برامج نامية لدعم الاصلاح الهيكلي . ولقد أحرزنا مؤخرا تقدما في هذا المجال ، ونحن نحيي الاستعداد الذى أبدته بلدان افريقية كثيرة للاستجابة لهذا التحدى .

وعلاوة على ذلك ، فان الموارد ليست مادية ومالية فحسب ، بل بشرية ايضا بطبيعة الحال . ومن الواضح للجميع ان امكانات الموارد البشرية في افريقيا ذاتها ينبغي الافادة منها اذا ما اريد ان تنجح التنمية على المدى الطويل في كل هذه المجالات . فتقديم الخبراء من الخارج على اساس قصير الاجل لا يعدو كونه بديلا مؤقتا . وللحفاظ على هذه القوة الدافعة ، نأمل أن تبدأ كل الاطراف المعنية بعد انتهاء هذه المناقشة بالالتزام بتوفير التعليم والتدريب الضروريين للعاملين الافريقيين . وخلاصة القول انه ينبغي لتنمية الموارد البشرية ان تلعب دورا رئيسيا في اية تنمية افريقية في المستقبل . ويمثل هذا المبدأ أحد ركائز البرنامج الكندى للمعونات .

ويؤدى كل ذلك بنا ، لا محالة ، الى الحاجة لما يسميه رجال الاقتصاد بـ " التدفقات المالية الزائدة " ، أو اذا وضعناه في لغة العامة " زيادة الأموال " .

Digitized by UNOG Library

ومن المؤسف ان نلاحظ في هذا الصدد انخفاض المتوقع في صافي تدفقات رؤوس الأموال التي حددها البنك الدولي في برنامج عمله المشترك . وكما قال وزير مالية كندا الجديد منذ ستة أسابيع فقط : " نحث ادارة البنك على ان تواصل اجراء المشاورات الفعالة مع الحكومات المانحة بغية زيادة التدفقات الثنائية ومتعددة الاطراف الى افريقيا دون الصحراوية " .

Digitized by UNOG Library

وأود أن أؤكد أن كندا تعترف بأن زيادة الأموال من المجتمع الدولي المتقدم ضرورية ، وستقوم كندا بدورها كاملا في تهيئة تمويل أكبر لافريقيا . والواقع اننا سنواصل أيضا العمل على ايجاد تمويل كاف لرابطة الانماء الدولية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي والمنظمات الأخرى التي تلعب دورا رئيسيا في توجيه الأموال على أسس تساهلية صوب افريقيا .

وفي الختام أود أن أعود الى مشروع الاعلان ، حيث انه سيكون ، دون شك ، التعبير الدائم عن هذه المناقشة الهامة ، صحيح ان الاعلانات لا تطعم الجائع أو تخفف من المعاناة الانسانية ، لكنها يمكن أن تكون عاملا حافزا للعمل الجماعي .

ومشروع الاعلان هذا وثيقة فريدة ، وثيقة واضحة وحساسة وتربط كل الخيوط معا . وهي تعرب ببلاغة عن المأساة الانسانية العاجلة ، وتذكر بشكل مقنع الحالة الطارئة فيما يتعلق بالغذاء والمياه وزحف الصحراء البغيض ، وهي تحدد التدهور في حصيلة الصادرات والمستويات المزعجة للمديونية والركود في الموارد ؛ وتؤكد على مسؤولية الحكومات الافريقية ذاتها عن وضع سياساتها الانمائية بشكل يستجيب للأزمة ؛ وبحيث تضفي أهمية على الاستراتيجيات الوطنية للغذاء وخطط التنمية الريفية المتكاملة ؛ وتعترف بأهمية البنى الأساسية المادية والاجتماعية ؛ وتؤيد الضرورة الملحة للتنسيق ؛ وتناقش بأدلة دامغة قضية الزيادة الكبيرة في التمويل الثنائي ومتعدد الأطراف .

وكندا يمكن أن توافق على كل ذلك . وفيما يتعلق بالنقاط القليلة التي قد نختلف عليها فان مشروع الاعلان يتيح أساسا واعدا لاتفاق متبادل . ومن الأسباب الرئيسية لاجراء هذه المناقشة تعبئة الرأى العام الدولي في بلداننا وفي الخارج . وسيؤدى اعتماد اعلان ختامي بتوافق الآراء تقدما كبيرا صوب تحقيق هذه الغاية .

وعندما ننتهي من الكلمات لا ينبغي الا أن نذكر أن الحالة الانسانية تتطلب الغوث . فدعونا نبدأ في المهام التي تنتظرنا .

السيد لاوتنشلاغر (المانيا الاتحادية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يتركز اهتمامنا خلال هذه الدورة للجمعية العامة على افريقيا . وتظل أحزان وآمال شعوب

Digitized by UNOG Library

هذه القارة الضخمة ، التي تربطنا بها علاقات ودية وثيقة مثار اهتمامنا . ونود أن نساعد في التغلب على المعاناة الانسانية الحادة ، لكننا نود كذلك أن نساهم في تمكين البلدان الافريقية من التطلع الى مستقبل اقتصادى آمن . وكما ذكر الأمين العام السيد خافيير بيريز دى كويبار في مذكرته بتاريخ أول تشرين الثاني / نوفمبر لا تتعلق المسألة فقط بالتغلب على أوضاع الأزمات الحادة بل وتتعلق بارساء القواعد اللازمة :

" لاستئناف النمو الاقتصادى والتنمية " (A/39/627 ، فقرة ٢)

ان افريقيا قارة غنية وليست هناك حاجة لأن يظل سكانها جوعى أو يعيشوا في فقر .

ومنذ أيام قليلة عرض ممثل ايرلندا على هذه الجمعية التدابير التي اتخذها الاتحاد الاقتصادى الأوروبي والدول الأعضاء فيه للمساعدة في مواجهة الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا . وكان يتكلم نيابة عنا أيضا . واسمحوا لي أن أضيف ، من وجهة نظر بلادى ، بعض اللمسات لتكبير واستكمال الصورة التي قدمها .

لقد أعلن وزير خارجية جمهورية المانيا الاتحادية السيد غنشر من فوق هذه المنصة في ٢٦ أيلول / سبتمبر ١٩٨٤ ان افريقيا :

" تحتاج الى تضامن دولي والى جهود منسقة من جانب المجتمع الدولي " . (A/39/PV.8 ، ص ٨ - ١٠)

واليوم أود أن أؤكد لاصدقائنا الأفارقة ما يلي : بامكانكم أن تعتمدوا على تضامن بلادى ؛ فأنتم لستم وحدكم . كما نؤيد أيضا ما قاله الأمين العام في مذكرته المؤرخة أول تشرين الثاني / نوفمبر من أن :

" الشعوب الافريقية بحاجة الينا : فمحنتها هي محنتنا كذلك ، وسنعمل على تذليلها سويا " . (A/39/627 ، الفقرة ١٩)

فماذا فعلنا حتى الآن ؟ وما الذى يجب أن نفعله سويا ؟ ان التعاون الانمائي لبلادى يركز على القارة الافريقية بالفعل . وأكثر من أربعين في المائة من اجمالي تدفقات المعونة التي نقدمها تذهب الى افريقيا .

وتقوم حكومتي بالتخطيط للتعاون الانمائي بالتنسيق مع السياسات الوطنية لشركائنا الأفارقة بغية تعزيز جميع العناصر الأساسية في الاقتصاد كالزراعة والتعدين والصناعة

Digitized by UNOG Library

والنقل والاتصالات وامدادات الطاقة . ان الدرجة العالية لتعاوننا المالي والتقني مع افريقيا المكرس لتنمية الزراعة والمناطق الريفية توضح تمسكنا المشترك بالرأى القائل بأن الزراعة هي القطاع الأساسي في عملية التنمية . ونحن نتعاون على أساس ثنائي لتنفيذ الاستراتيجيات الغذائية التي تضعها البلدان الافريقية أو التي تقوم بتنفيذها بالفعل . ونحن نعلق أهمية خاصة على حماية البيئة والموارد الطبيعية بما في ذلك مكافحة التصحر وتحات التربة وتدمير الغابات الاستوائية . ومع ذلك لا تستطيع الزراعة أن تقوم بدور قيادى في توليد النمو الا اذا طورت القطاعات التكميلية في الصناعة والنقل والاتصالات وكذلك في مجال امدادات الطاقة . وأود أن أركز على أهمية التنمية المتوازنة في الزراعة والصناعة .

ونحن نرحب بالتعاون الاقليمي وندعمه حيثما كان ذلك ممكنا . ومن الأمثلة على ذلك مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي الذى قدمت له حكومتي أموالا خاصة لتمويل خدمات الخبراء والدراسات في مجالات النقل وتدريب العاملين المتخصصين وانتاج التقاوى .

وفي ١٩٨٣ قدمنا ٣ر٢ بليون مارك الماني لافريقيا - واستجابة لنداء الأمين العام قدمنا مبلغا اضافيا مقداره ٥٠ مليون مارك لبرنامج الأمن الغذائي الخاص لعام ١٩٨٣ . ومساعدتنا الانسانية ، خاصة لضحايا الجفاف في افريقيا قد زادت بمقدار الثلثين فوصلت الآن الى مبلغ ٢٠ مليون مارك الماني . ومنذ أيام قليلة ، أى في ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر قدمت الحكومة الاتحادية بدافع التأثر ازاء ضخامة المعاناة الانسانية في اثيوبيا مبلغا اضافيا مقداره ٥ر٢٠ مليون مارك الماني للمساعدة الغذائية والمساعدة الانسانية للتغلب على المجاعة في اثيوبيا ، وفي الوقت الذى نجتمع فيه هنا يجرى نقل المواد الغذائية والشاحنات لاستخدامها في توزيع تلك الأغذية في اثيوبيا عن طريق جسر جوى بين بلادى واثيوبيا . وقد أرسلنا خبراء من المانيا الاتحادية دون ابطاء الى اثيوبيا ليناقشوا مع الحكومة الاثيوبية المسائل المتعلقة بوسائل تنظيم تدابير الاغاثة للحصول على أفضل نتائج . ونحن نحاول أن نساعد بسرعة ونبذل كل ما في وسعنا .

Digitized by UNOG Library

وفضلا عن ذلك ، ففيما يتعلق بشكل المعونة التي نقدمها تحتل افريقيا مكانة خاصة في تعاوننا مع العالم بأسره . وبالتالي ظللنا منذ ١٩٧٨ نقدم مساعدتنا الانمائية لأقل البلدان نموا على شكل منح ، ومن بين الـ ٣٦ بلدا الأقل نموا في العالم هناك ٢٦ من البلدان الافريقية . ولقد حولنا القروض الانمائية في اطار المساعدة الرسمية الى منح للبلدان الأقل نموا في افريقيا وبلغ مقدارها الاجمالي ٢٫٦ بليون مارك الماني مما أدى لانخفاض ملحوظ في الديون الخارجية لتلك البلدان .

Digitized by UNOG Library

ولن تكون صورة جهود بلدى التي حددت معالمها كاملة ما لم أذكر أيضا اننا نسعى بمساهمتنا الى دعم المؤسسات متعددة الأطراف في مهمتها الصعبة . وهكذا فاننا ثالث أكبر مساهم في مجموعة البنك الدولي ، اذ أتحنا في عام ١٩٨٣ ما يربو على ألف مليون مارك الماني . كما اننا ندعم بنك التنمية الافريقي بمساهمة تزيد على ١٧٠ مليون مارك الماني ، بينما يتلقى برنامج الأمم المتحدة للتنمية ما يزيد على ١١٠ ملايين مارك الماني .

ونساهم في اطار الاتحاد الاوروبي ، بموجب اتفاقية لومي الثانية ، بمبلغ ٣٩٠٠ مليون مارك الماني ، وهذا يعادل أكثر من ربع المبلغ الاجمالي ، ويخصص ثمانين في المائة من هذا المبلغ لافريقيا ، كما اننا نساهم أيضا في برامج المساعدة الانمائية الأخرى التابعة للاتحاد الأوروبي ، متحملين نصيبنا العادى .

ولا ينبغي لا يجاز جميع تدابير المساعدة الرسمية أن ينسينا الجهود غير العادية التي يبذلها القطاع الخاص في جمهورية المانيا الاتحادية . اذ يقدم مدراء الأعمال من بلدى مساهمات هامة للتنمية الاقتصادية في القارة الافريقية . فضلا عن المساهمات المالية ، فانهم يقومون بنقل المعرفة العملية التكنولوجية أيضا ، معززين بذلك الصناعات الافريقية التصديرية وموفّرين دفعات ايجابية لسوق العمل . كما ان الحكومة الفدرالية على وجه الخصوص ، زادت من عرضها التشجيعي للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم ، وهي الأساس لأى اقتصاد سليم .

ان مشاكل التصحر التي علقنا عليها بشكل مستفيض في اللجنة الثانية تلقى منا اهتماما متزايدا منذ بعض الوقت .

وقد انفقت حكومة بلدى منذ عام ١٩٧٤ ما يربو على ٣٠٠ مليون مارك الماني على مشاريع تتصل اتصالا وثيقا بمكافحة التصحر ، وبصورة رئيسية في افريقيا . ونحن على استعداد لتخصيص نصيب أكبر من مساعدتنا الانمائية للبرامج والمشاريع المتصلة بمكافحة التصحر اذا أبدت البلدان المعنية اهتماما بذلك .

Digitized by UNOG Library

ويمكن لمقدرتنا على المساعدة أن تعتمد الى درجة ليست بقليلة على الاستجابة القوية من جانب شعبنا . فقد لقيت النداءات التي وجهت عن طريق شبكات التلفزيون والكنائس مؤخرا استجابات غير عادية . ففي غضون أسابيع قليلة ، تبرع أفراد الشعب بما يزيد على ٧٠ مليون مارك الماني - وهذا رمز آخر للتضامن أبداه شعب بلدى في مواجهة المشاكل الملتهبة في افريقيا .

لقد حاولت حتى الآن أن ألقي بيانات واقعية لوصف حقائق ، ولا يمكن تجنب الأرقام في هذه العملية . الا أن مساهمتنا غالبا ما تسير جنبا الى جنب مع تدابير شجاعة وغير عادية لاعادة الهيكلة يضطلع بها أصدقاؤنا وشركاؤنا الأفارقة ؛ ولكن لا يوجد سبب بعد يدعو للرضاء عن الذات . فالأزمة في افريقيا لا تزال تشكل تحديا لنا جميعا . وكما قال الأمين العام :

" رغم التدابير التي اتخذت فعلا ، ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله . ويجب على الحكومات الافريقية أن تواصل جهودها الشجاعة للاصلاح والتقويم . ويتعين على البلدان النامية أن تعزز دعمها " . (A/39/627 ، الفقرة ٥)

وكما قال وفد بلدى أثناء الدورة الصيفية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي في تموز/يوليه من هذا العام ، نحن على استعداد ، في أطار محادثات تقوم على المشاركة ، أن نساهم ، عن طريق تنسيق للمساعدة أكثر كفاءة وعن طريق استمرار تعاوننا الانمائي الثنائي ومتعدد الأطراف المكثف ، للتغلب على الأزمة . لقد أيدنا آخر تقرير للبنك الدولي عن افريقيا في سعينا لتخصيص مزيد من الأموال لافريقيا في عام ١٩٨٥ . ويجب ، عن طريق اجراء مشترك ، أن نعكس اتجاه النزعة التي وصفتها مذكرة مؤتمر وزراء الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، الذى عقد في اديس أبابا في أيار/مايو من هذا العام ، بالعبارات التالية :

" ونحرص ، كل الحرص ، على ألا تظل قارتنا أضعف حلقة في شبكة الاقتصاد الدولي المترابط " .

فبلدى يسعى ، في حدود امكانياته ، الى وضع افريقيا وضعا يجعلها حلقة قوية في شبكة الاقتصاد الدولي المترابط . ومن هذا المنطلق بالذات أصاب الأمين العام توجيه نداء :

Digitized by UNOG Library

" لتهيئة بيئة اقتصادية دولية توائم استمرار النمو والتنمية " . (A/39/627، الفقرة ٥)

ان جهودنا لتنظيم أمورنا والنجاح الذى أحرزته هذه الجهود كمكافحة التضخم وتخفيض عدد مرات عدم موازنة الميزانية ، يمكن أن تعتبر ، اذا نظر اليها من هذه الزاوية ، كاسهام صوب اقتصاد دولي سليم مستمر النمو . وبالرغم من تعدد مشاكلنا فاننا تصدينا للتكيّف .

ان التكافل الاقتصادى العالمي يعني التجارة قبل أى شيء آخر . والأسواق المفتوحة هي وحدها التي تجعل عملية التكيّف في البلدان الصناعية عملية مستمرة . ولا يمكن تبرير تدابير التكيّف الشجاعة في البلدان النامية الا اذا كانت هناك أسواق مفتوحة . ان قيمة وارداتنا من البلدان الافريقية النامية في تفوق باستمرار صادراتنا اليها ، بما يؤدى الى فائض لصالح الافريقيين بلغ ، على سبيل المثال ، في عام ١٩٨٣ وحده ، ٦٤٠٠ مليون مارك الماني .

ان علاقتنا مع افريقيا ناجمة عن ادراك قوى من كلا الجانبين لوجود تكافل بين الشمال والجنوب ولكون ذلك التكافل يتزايد باستمرار . وقد تعززت هذه العلاقات بشكل لم يسبق له مثيل في الأعوام العشرين المنصرمة . وانطلاقا من هذا الادراك للتكافل ، نبني المستقبل مجتمعين .

ان ما نحتاج اليه ، كما قال وزير الخارجية الاتحادى في الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة :

" سياسة تكمن في الاقتناع بأنه لا يمكن تأمين مستقبل بلد ما الا بتأمين مستقبل كل البلدان " . (A/39/PV.8 ، ص ٦)

ان سياسة بلدى تجاه افريقيا جزء لا يتجزأ من سياستنا الرامية لاستتباب السلم في العالم بأسره . وتؤيد الحكومة الاتحادية نبذ التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ، والتسوية السلمية لجميع الصراعات . وتحترم حق جميع الشعوب في تقرير المصير وتدين التمييز العنصرى . فسياستها متسقة ويمكن التكهن بها . واننا لعلى يقين من أن اهتماماتنا في المدى البعيد - وهي الاستقرار الاقتصادى والاجتماعي للبلدان المتاجرة معنا دون

Digitized by UNOG Library

أى تدخل خارجي ، واحترام حقوق الانسان ، والتجارة غير المعاقة ، وتكثيف التبادل الثقافي - تتفق واهتمامات البلدان المتاجرة معنا في القارة الافريقية . والنتائج التي أسفر عنها المؤتمر الدولي الثاني لمساعدة اللاجئين في افريقيا ستفتح آفاقا جديدة للتعاون في مجال يهمنا بشكل خاص .

فدعونا نظهر تضامنا في المساعدة على تحقيق تقدم اقتصادى في تاريخ افريقيا . فقد برهنت المناقشات في الأيام الأخيرة على توافر الارادة لتحقيق هذا الهدف . وقد كان ما أثّر فينا بشكل خاص أثناء تلك المناقشات التضامن مع البلدان الافريقية الذى أظهره العديد من البلدان النامية .

اننا سنحتفل في عام ١٩٨٥ بالذكرى الأربعين لانشاء منظمتنا ، وسنحتفل في عام ١٩٨٦ بالسنة الدولية للسلم . وكما جاء في المادة ٥٥ من ميثاق الأمم المتحدة ، أنشئت منظمتنا :

" رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سليمة ودّية بين الأمم ... " .

وانى مقتنع اقتناعا راسخا بأنه سيكون بوسعنا أن نحتفل بالسنة الدولية للسلم على نحو ذى مغزى ؛ واننا لن ننصف أهداف الأمم المتحدة الا اذا فعلنا كل ما بوسعنا لفتح آفاق مستقبل أفضل للملايين من البشر الذين يعيشون اليوم حياة غير جديرة بانسان ، فكما قال حنا بولس الثاني : " ان التنمية اليوم هي اسم للسلم " .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠

Digitized by UNOG Library